International Journal of Law Research and Studies (IJLRS)
Vol. (5), No. (7)
IJLRS
July 2026
المجلة الدولية للبحوث والدراسات القانونية
الإصدار (5)، العدد (7)

الفوضى الرقمية واستغلال المحتوى الهابط في البيئة الرقمية

هاجر بنت سليمان الحمّاد
محاضر في قسم القانون، كلية العلوم والدراسات النظرية، الجامعة السعودية الإلكترونية، المملكة العربية السعودية
hajarsl@hotmail.com

محمد ذعار المطيري
باحث دكتوراه في القانون الجنائي، كلية العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية
drmalmutairi1@gmail.com

ملخص البحث

تتناول هذه الدراسة ظاهرة الفوضى الرقمية واستغلال المحتوى الهابط في البيئة الرقمية في ظل الانتشار الواسع لمنصات التواصل الاجتماعي وتأثيرها المتزايد في تشكيل أنماط التواصل والإنتاج الإعلامي. ويهدف البحث إلى تحليل الأساس القانوني لتجريم استغلال هذا النوع من المحتوى، وبيان مدى قدرة القواعد الجنائية على مواجهة هذه الظاهرة مع الحفاظ على التوازن بين حماية النظام العام وضمان حرية التعبير. كما تسعى الدراسة إلى الكشف عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تسهم في انتشار المحتوى الهابط عبر المنصات الرقمية، وبيان الإشكالات القانونية المرتبطة بتحديد معيار واضح لهذا المفهوم في التشريعات المعاصرة، في ظل اعتماد كثير من القوانين على مفاهيم عامة مثل النظام العام والآداب العامة.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي في تحليل النصوص القانونية والفقهية المتعلقة بتنظيم المحتوى الرقمي، إضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي في تفسير الظاهرة الاجتماعية المرتبطة بانتشار المحتوى الهابط في البيئة الرقمية. واستندت الدراسة إلى عدد من المصادر القانونية والفقهية والدراسات السابقة التي تناولت تنظيم المحتوى الرقمي والمسؤولية القانونية المرتبطة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن ظاهرة استغلال المحتوى الهابط ترتبط بعدة عوامل اجتماعية واقتصادية، من أبرزها اقتصاد الانتباه وصناعة الشهرة الرقمية والتفاعل الجماهيري داخل المنصات الرقمية. كما أظهرت النتائج أن التشريعات غالبًا لا تتبنى تعريفًا قانونيًا دقيقًا للمحتوى الهابط، وإنما تعالجه ضمن مفاهيم قانونية عامة، وهو ما يترك مساحة واسعة للتقدير القضائي. وتبرز القيمة العلمية لهذه الدراسة في تقديم تحليل قانوني يجمع بين الأبعاد المفاهيمية والاجتماعية والجنائية للظاهرة، مع التأكيد على ضرورة تبني مقاربة شمولية تجمع بين التنظيم القانوني والتوعية المجتمعية وتعزيز مسؤولية المنصات الرقمية في إدارة المحتوى المنشور عبرها.

الكلمات المفتاحية: الفوضى الرقمية، المحتوى الهابط، الجرائم المعلوماتية، حرية التعبير، المنصات الرقمية، النظام العام.

International Journal of Law Research and Studies (IJLRS)
Vol. (5), No. (7)
IJLRS
July 2026
المجلة الدولية للبحوث والدراسات القانونية
الإصدار (5)، العدد (7)

Digital Chaos and the Exploitation of Low-Quality Content in the Digital Environment

Hajar Sulaiman Al-Hammad
Lecturer, Department of Law, College of Sciences and Theoretical Studies, Saudi Electronic University, Kingdom of Saudi Arabia
hajarsl@hotmail.com

Mohammed Dhaar Al-Mutairi
PhD Researcher in Criminal Law, College of Criminal Justice, Naif Arab University for Security Sciences, Kingdom of Saudi Arabia
drmalmutairi1@gmail.com

Abstract

This study examines the phenomenon of digital chaos and the exploitation of low-quality content in the digital environment in light of the widespread use of social media platforms and their growing influence on patterns of communication and media production. The research aims to analyze the legal basis for criminalizing the exploitation of such content and to evaluate the ability of criminal law to address this phenomenon while maintaining a balance between protecting public order and safeguarding freedom of expression. The study also seeks to identify the social and economic factors that contribute to the spread of low-quality content across digital platforms and to clarify the legal challenges associated with establishing a clear legal standard for this concept in contemporary legislation, particularly as many legal systems rely on broad notions such as public order and public morality.

The study adopts the analytical method to examine legal texts and jurisprudential writings related to the regulation of digital content, in addition to the descriptive-analytical method to interpret the social phenomenon associated with the spread of low-quality content in the digital environment. The research is based on a range of legal sources, scholarly writings, and previous studies addressing the regulation of digital content and legal responsibility arising from the use of social media platforms.

The study concludes that the exploitation of low-quality content is closely linked to several social and economic factors, most notably the attention economy, the pursuit of digital fame, and audience interaction within digital platforms. The findings also indicate that most legal systems do not adopt a precise legal definition of low-quality content but rather address it within broader legal concepts, which leaves considerable room for judicial discretion. The scientific value of this study lies in providing a legal analysis that integrates the conceptual, social, and criminal dimensions of the phenomenon, while emphasizing the importance of adopting a comprehensive approach that combines legal regulation, public awareness, and enhanced responsibility of digital platforms in managing published content.

Keywords: Digital Chaos, Low-Quality Content, Cybercrime, Freedom of Expression, Digital Platforms, Public Order.

مقدمة الدراسة

شهدت العقود الأخيرة تطورًا متسارعًا في تقنيات الاتصال والمعلومات، أسهم في إحداث تحولات جوهرية في أنماط التواصل الاجتماعي وإنتاج المحتوى الإعلامي، ولا سيما مع الانتشار الواسع لمنصات التواصل الاجتماعي والبيئات الرقمية المفتوحة. وقد أتاح هذا التحول للأفراد إمكانات غير مسبوقة في إنتاج المحتوى ونشره والتفاعل معه بصورة فورية، الأمر الذي أسهم في توسيع نطاق حرية التعبير وتعزيز المشاركة المجتمعية في الفضاء الرقمي.

غير أن هذا الانفتاح الرقمي لم يخلُ من تحديات قانونية واجتماعية، إذ أفرزت البيئة الرقمية عددًا من الظواهر المرتبطة بسوء استخدام المنصات الإلكترونية، من أبرزها انتشار أنماط من المحتوى غير المنضبط الذي يُنتج ويُتداول عبر منصات التواصل الاجتماعي بهدف تحقيق التفاعل الجماهيري أو المكاسب المادية. وقد أسهمت طبيعة هذه المنصات القائمة على سرعة الانتشار والتفاعل الرقمي في تعزيز تداول هذا النوع من المحتوى على نطاق واسع، الأمر الذي أدى في بعض الحالات إلى بروز ما يُعرف بالفوضى الرقمية، حيث يختلط المحتوى المشروع بالمحتوى المخالف للقيم المجتمعية أو الآداب العامة.

وقد أثار هذا الواقع الجديد نقاشًا قانونيًا واسعًا حول مدى قدرة القواعد القانونية التقليدية على تنظيم المحتوى المتداول في البيئة الرقمية، ولا سيما في ظل الطبيعة العابرة للحدود للفضاء الإلكتروني وسرعة تداول المعلومات فيه. كما برزت الحاجة إلى تطوير مقاربات قانونية قادرة على التعامل مع الظواهر المرتبطة بالمحتوى الرقمي، بما يحقق التوازن بين حماية المجتمع من الممارسات الضارة وصون الحقوق والحريات الأساسية، وفي مقدمتها حرية التعبير.

وفي هذا السياق، يبرز استغلال المحتوى الهابط بوصفه إحدى الظواهر التي أثارت اهتمام الفقه القانوني والتشريعات الحديثة، لما قد ينطوي عليه من آثار اجتماعية وقانونية في البيئة الرقمية. الأمر الذي يثير تساؤلات حول حدود التدخل القانوني في تنظيم هذا النوع من المحتوى، ومدى قدرة السياسة الجنائية على مواجهته دون المساس بالضمانات المرتبطة بحرية التعبير في الفضاء الرقمي.

الإطار النظري للدراسة

يقوم على مجموعة من المفاهيم المرتبطة بتنظيم المحتوى الرقمي في البيئة الرقمية المعاصرة، ولا سيما مفاهيم الفوضى الرقمية والمحتوى الهابط والمسؤولية الجزائية عن الأفعال المرتبطة باستخدام منصات التواصل الاجتماعي. فقد أدى التطور المتسارع في تقنيات الاتصال وانتشار المنصات الرقمية إلى بروز بيئة تواصلية جديدة تتسم بسهولة إنتاج المحتوى وتداوله، الأمر الذي أفرز تحديات قانونية واجتماعية تتعلق بتنظيم هذا المحتوى وضبطه.

ويشير مفهوم الفوضى الرقمية في هذا السياق إلى حالة من الاضطراب أو غياب الضوابط التنظيمية الفعالة في البيئة الرقمية، نتيجة سهولة نشر المعلومات وتداولها عبر المنصات الإلكترونية دون رقابة مسبقة، مما يؤدي إلى انتشار أنماط مختلفة من المحتوى غير المنضبط. ومن بين أبرز صور هذا المحتوى ما يُعرف بالمحتوى الهابط، وهو المحتوى الذي قد يتضمن سلوكيات أو إيحاءات أو ألفاظًا تتعارض مع القيم الاجتماعية أو الآداب العامة، ويتم إنتاجه أو نشره في كثير من الأحيان بهدف جذب التفاعل الجماهيري أو تحقيق مكاسب اقتصادية.

وفي هذا الإطار، يبرز دور القانون الجنائي بوصفه أحد الأدوات القانونية التي يمكن الاستعانة بها لمواجهة بعض أنماط إساءة استخدام الفضاء الرقمي، وذلك من خلال تجريم الأفعال التي تمس النظام العام أو القيم المجتمعية أو حقوق الأفراد. غير أن تطبيق القواعد الجنائية في البيئة الرقمية يثير إشكالات قانونية متعددة، تتعلق بصعوبة تحديد معيار دقيق لبعض المفاهيم المرتبطة بالمحتوى الرقمي، إضافة إلى ضرورة تحقيق التوازن بين حماية المجتمع من الممارسات الضارة وضمان حرية التعبير في الفضاء الإلكتروني.

الدراسات السابقة

دراسة: حسين، حمدي محمد (2018). المسؤولية الجنائية عن إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي: دراسة تحليلية مقارنة. مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، ع5، برلين. ص 121–145.

تناولت هذه الدراسة المسؤولية الجنائية المترتبة على إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في ظل الانتشار الواسع لهذه الوسائل وتأثيرها في العلاقات الاجتماعية والقيم المجتمعية. وركزت الدراسة على بيان أبرز الجرائم المرتبطة باستخدام هذه

المنصات، مثل التشهير الإلكتروني، وانتهاك الخصوصية، ونشر المحتوى المخالف للقيم الاجتماعية. كما ناقشت الدراسة مدى كفاية النصوص الجنائية التقليدية لمواجهة هذه الأفعال في البيئة الرقمية. وانتهت الدراسة إلى ضرورة تطوير التشريعات الجنائية بما يتلاءم مع طبيعة الجرائم المرتكبة عبر الفضاء الرقمي، مع تعزيز آليات الحماية القانونية للمجتمع من إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

دراسة: عفيفي، فتحي محمد (2025). الإطار القانوني لمسؤولية المنصات ومواقع التواصل عن مكافحة المحتوى غير المشروع بين ضرورات حماية النظام العام وكفالة حرية التعبير: دراسة تحليلية مقارنة. مجلة الإسكندرية للعلوم القانونية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مصر.

بحثت هذه الدراسة الإطار القانوني لمسؤولية منصات التواصل الاجتماعي عن المحتوى غير المشروع المنشور عبرها، في ظل تزايد الاعتماد على هذه المنصات في تداول المعلومات والأفكار. وركزت الدراسة على تحليل الاتجاهات التشريعية الحديثة التي تسعى إلى تنظيم المحتوى الرقمي والحد من انتشاره عندما يتعارض مع النظام العام أو القيم المجتمعية. كما تناولت الدراسة الإشكالية المتعلقة بتحقيق التوازن بين مكافحة المحتوى غير المشروع وضمان حرية التعبير. وانتهت الدراسة إلى ضرورة وضع إطار قانوني واضح يحدد مسؤولية المنصات الرقمية وآليات الرقابة على المحتوى المنشور عبرها.

Study: Tan, Crystal (2022). Regulating Disinformation on Twitter and Facebook. Griffith Law Review, Vol. 31, No. 4.

This study examines the legal and regulatory challenges associated with disinformation on major social media platforms such as Twitter and Facebook. It analyzes the mechanisms adopted by governments and platforms to limit the spread of misleading digital content while preserving freedom of expression. The study also discusses the difficulty of distinguishing between misinformation, disinformation, and legitimate speech within digital platforms. It concludes that regulating digital content requires a balanced legal framework that combines platform governance with legal accountability.

Study: Aïmeur, Esma; Amri, Sabrine; Brassard, Gilles (2023). Fake News, Disinformation and Misinformation in Social Media: A Review. Social Network Analysis and Mining, Vol. 13. Springer.

This study provides a comprehensive review of research related to fake news, misinformation, and disinformation on social media platforms. It analyzes the technological, social, and behavioral factors contributing to the rapid spread of misleading content in online social networks. The study highlights the significant role of social media platforms in disseminating news and information, while also emphasizing the challenges associated with detecting and regulating false information online. The authors conclude that addressing misinformation requires a combination of technological solutions, regulatory frameworks, and increased public awareness.

Study: Shen, Yang et al. (2023). Fake News Detection on Social Networks: A Survey. Applied Sciences, Vol. 13, No. 21.

This study examines the phenomenon of fake news dissemination on social networks and reviews the main techniques used to detect misleading content online. It highlights that social media platforms have become the primary environment for the rapid spread of false information due to the speed of information sharing and user interaction. The study also discusses the technological challenges associated with identifying misleading digital content and emphasizes

the need for multidisciplinary approaches combining technological detection systems and regulatory frameworks.

وعلى الرغم من أهمية الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المحتوى الرقمي أو المسؤولية القانونية عن إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، فإن معظمها ركّز على الجرائم المعلوماتية بصورة عامة، أو تناول ظواهر محددة مثل الأخبار المضللة، أو انتهاك الخصوصية، أو مسؤولية المنصات الرقمية عن المحتوى المنشور عبرها. كما اتجهت بعض الدراسات إلى تحليل الأطر القانونية المنظمة لوسائل التواصل الاجتماعي أو بيان دور المنصات الرقمية في الحد من انتشار المحتوى غير المشروع، دون التعمق في دراسة ظاهرة استغلال المحتوى الهابط في سياقها الاجتماعي والقانوني ضمن البيئة الرقمية المعاصرة.

وتتميّز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تتناول ظاهرة الفوضى الرقمية بوصفها إطارًا تحليليًا يفسّر طبيعة التحولات التي شهدتها البيئة الرقمية المعاصرة وما ترتب عليها من انتشار أنماط متعددة من المحتوى غير المنضبط. كما تسعى الدراسة إلى تحليل ظاهرة استغلال المحتوى الهابط في المنصات الرقمية باعتبارها إحدى صور هذه الفوضى الرقمية التي قد تثير مسؤولية جزائية، مع محاولة تحديد الأساس القانوني لتجريم هذه الممارسات في ضوء التشريعات الجنائية المعاصرة. وتتناول الدراسة كذلك أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالمنصات الرقمية في انتشار هذه الظاهرة، إضافة إلى مناقشة الإشكالية القانونية المتمثلة في تحقيق التوازن بين حماية النظام العام والقيم المجتمعية من جهة، وضمان حرية التعبير في الفضاء الرقمي من جهة أخرى. وبذلك تسعى هذه الدراسة إلى تقديم معالجة قانونية تحليلية تجمع بين الأبعاد المفاهيمية والاجتماعية والجنائية لظاهرة استغلال المحتوى الهابط في ظل الفوضى الرقمية، وهو ما يميزها عن الدراسات السابقة التي عالجت جوانب جزئية من هذه الظاهرة دون تناولها بصورة متكاملة.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة جوانب علمية وعملية، يمكن بيانها فيما يأتي:

الأهمية العلمية:

تسهم هذه الدراسة في إثراء البحث القانوني المتعلق بتنظيم المحتوى الرقمي، ولا سيما في ظل حداثة موضوع الفوضى الرقمية واستغلال المحتوى الهابط في البيئة الرقمية. كما تسعى إلى توضيح الإشكالات القانونية المرتبطة بتحديد مفهوم المحتوى الهابط ومعايير تجريمه، وهو موضوع لا يزال يثير نقاشًا واسعًا في الفقه القانوني المعاصر.

الأهمية العملية:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال ارتباطها بواقع استخدام المنصات الرقمية وانتشار المحتوى عبرها، وما يترتب على ذلك من تحديات قانونية تتعلق بحماية القيم المجتمعية والنظام العام. كما يمكن أن تسهم نتائج هذه الدراسة في دعم الجهود التشريعية والتنظيمية الرامية إلى تطوير الأطر القانونية المنظمة للمحتوى الرقمي، بما يحقق التوازن بين متطلبات حماية المجتمع وضمان حرية التعبير في الفضاء الإلكتروني.

إشكالية الدراسة

أدى الانتشار الواسع لمنصات التواصل الاجتماعي إلى بروز ممارسات رقمية جديدة تتعلق بإنتاج المحتوى وتداوله عبر الفضاء الإلكتروني، ومن بينها استغلال بعض الأفراد للمحتوى الهابط بهدف تحقيق الشهرة الرقمية أو المكاسب الاقتصادية من خلال جذب التفاعل الجماهيري. وقد أسهمت طبيعة البيئة الرقمية القائمة على سرعة الانتشار وإمكانية إعادة تداول المحتوى في اتساع نطاق هذه الظاهرة، الأمر الذي أثار العديد من الإشكالات القانونية والاجتماعية.

وفي مواجهة هذه الظاهرة، اتجهت العديد من التشريعات إلى الاستعانة بآليات القانون الجنائي لمواجهة السلوكيات المرتبطة بالمحتوى الرقمي المخالف للقيم المجتمعية. غير أن تطبيق المعالجة الجزائية في هذا المجال يثير إشكالات قانونية معقدة، من أبرزها صعوبة تحديد معيار قانوني دقيق لمفهوم "المحتوى الهابط"، نظرًا لكونه مفهومًا يتأثر بالاعتبارات الثقافية والاجتماعية المتغيرة، فضلًا عن ارتباطه الوثيق بمبدأ حرية التعبير الذي يُعد من الحقوق الأساسية المعترف بها في التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية.

كما يطرح تنظيم هذا النوع من المحتوى تساؤلات تتعلق بمدى قدرة القواعد الجنائية التقليدية على مواكبة التحولات المرتبطة بالبيئة الرقمية، خاصة في ظل الدور الذي تلعبه العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتقنية في إنتاج المحتوى وانتشاره عبر المنصات الرقمية.

وانطلاقًا من ذلك، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يمكن للقانون الجنائي مواجهة استغلال المحتوى الهابط في البيئة الرقمية في ظل صعوبة تحديد معيار قانوني له، وبما يحقق التوازن بين حماية النظام العام وضمان حرية التعبير؟

فرضيات الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من مجموعة من الفرضيات التي تسعى إلى اختبارها وتحليلها في ضوء الإطار القانوني والتنظيمي للمحتوى الرقمي، ويمكن بيانها على النحو الآتي:

1. تسهم البيئة الرقمية المعاصرة في بروز حالة من الفوضى الرقمية نتيجة سهولة إنتاج المحتوى ونشره عبر المنصات الرقمية دون ضوابط تنظيمية فعّالة.
2. يرتبط انتشار المحتوى الهابط في المنصات الرقمية بعوامل اجتماعية واقتصادية، من أبرزها السعي إلى تحقيق الشهرة الرقمية أو المكاسب المادية من خلال جذب التفاعل الجماهيري.
3. تواجه القواعد الجنائية التقليدية بعض الصعوبات في تنظيم المحتوى الرقمي نظرًا للطبيعة المتغيرة للمفاهيم المرتبطة بالقيم الاجتماعية والآداب العامة في البيئة الرقمية.
4. يمكن للقانون الجنائي أن يسهم في الحد من استغلال المحتوى الهابط متى وُضعت معايير قانونية واضحة تحدد نطاق التجريم في هذا المجال.
5. لا تكفي المعالجة الجزائية وحدها لمواجهة ظاهرة استغلال المحتوى الهابط، بل يتطلب الأمر تبني مقاربة شمولية تجمع بين التنظيم القانوني والتوعية المجتمعية ومسؤولية المنصات الرقمية.

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي بوصفه المنهج الرئيس في البحث، وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية والفقهية المتعلقة بتنظيم المحتوى الرقمي وتجريم الأفعال المرتبطة به، وبيان مدى انطباقها على ظاهرة استغلال المحتوى الهابط في البيئة الرقمية. ويهدف هذا المنهج إلى تفسير القواعد القانونية وتحليلها في ضوء التطورات التقنية والاجتماعية التي شهدها الفضاء الرقمي.

إلى جانب ذلك، تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تناول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بانتشار المحتوى الهابط في المنصات الرقمية، وذلك من خلال تحليل طبيعة البيئة الرقمية والعوامل التي تسهم في إنتاج هذا النوع من المحتوى وانتشاره، وربط هذه العوامل بالإطار القانوني المنظم للمسؤولية الجزائية في هذا المجال.

خطة الدراسة

اقتضت طبيعة هذه الدراسة تقسيمها إلى مبحثين رئيسين، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي والقانوني لاستغلال المحتوى الهابط في البيئة الرقمية.

- المطلب الأول :مفهوم الفوضى الرقمية والمحتوى الهابط ومعايير تحديده.
- المطلب الثاني :الأساس القانوني لتجريم استغلال المحتوى الهابط وضوابط حرية التعبير.

المبحث الثاني :العوامل الاجتماعية وفاعلية السياسة الجنائية في مواجهة استغلال المحتوى الهابط.

- المطلب الأول :العوامل الاجتماعية المؤثرة في انتشار المحتوى الهابط في البيئة الرقمية.
- المطلب الثاني :فاعلية السياسة الجنائية في مواجهة استغلال المحتوى الهابط.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للفوضى الرقمية واستغلال المحتوى الهابط

أفرز التطور المتسارع في تقنيات الاتصال وانتشار المنصات الرقمية بيئة إعلامية مفتوحة أتاحت للأفراد إنتاج المحتوى وتداوله على نطاق واسع، الأمر الذي أدى إلى بروز أنماط من الممارسات الرقمية غير المنضبطة فيما يُعرف بالفوضى الرقمية. وفي ظل هذه البيئة برز استغلال المحتوى الهابط بوصفه إحدى صور هذه الظاهرة لما قد ينطوي عليه من آثار قانونية واجتماعية تتعلق بحماية النظام العام والقيم المجتمعية في مقابل ضمان حرية التعبير. ومن ثم يتناول هذا المبحث بيان الإطار المفاهيمي والقانوني للفوضى الرقمية واستغلال المحتوى الهابط، وذلك من خلال بيان ماهية الفوضى الرقمية ومظاهرها في البيئة الرقمية، ثم مفهوم المحتوى الهابط وصور استغلاله والأساس القانوني لتجريم هذه الممارسات.

المطلب الأول: ماهية الفوضى الرقمية ومظاهرها في البيئة الرقمية:

لفهم ظاهرة استغلال المحتوى الهابط في الفضاء الرقمي، لا بد من الوقوف أولًا على مفهوم الفوضى الرقمية بوصفها الإطار العام الذي تندرج ضمنه هذه الظاهرة. فقد أدى الانفتاح الواسع للبيئة الرقمية إلى ظهور ممارسات غير منضبطة في إنتاج المحتوى وتداوله، مما أوجد حالة من الاضطراب المعلوماتي والتنظيمي في منصات التواصل الاجتماعي. ومن ثم يقتضي الأمر بيان مفهوم الفوضى الرقمية وتمييزه عن المفاهيم القانونية المشابهة، ثم استعراض أبرز مظاهرها في البيئة الرقمية.

الفرع الأول: مفهوم الفوضى الرقمية وتمييزها عن المفاهيم القانونية المشابهة:

يمكن تعريف الفوضى الرقمية بأنها حالة من الاضطراب أو غياب التنظيم الفعّال في البيئة الرقمية تنشأ نتيجة ضعف الضوابط المنظمة لإنتاج المحتوى وتداوله. ويترتب على هذا الضعف اختلاط المحتوى المشروع بالمحتوى غير المشروع، والمعلومات الصحيحة بالمعلومات المضللة، فضلًا عن استخدام الفضاء الرقمي في ممارسات لا تتوافق مع القواعد القانونية أو القيم المجتمعية. ويشمل مفهوم الفوضى الرقمية كذلك الاستغلال غير المشروع للمنصات أو الموارد الرقمية لتحقيق منافع شخصية أو الإضرار بالغير.

كما ترتبط الفوضى الرقمية بطبيعة الفضاء الإلكتروني المفتوح الذي يسمح بتدفق المعلومات دون رقابة مركزية، مما يجعل ضبط المحتوى يعتمد بدرجة كبيرة على تحقيق التوازن بين التنظيم القانوني والرقابة التقنية والمسؤولية المجتمعية.

ويظهر التمييز بين الفوضى الرقمية وعدد من المفاهيم القانونية المشابهة ضرورة منهجية لتحديد نطاقها. فالفوضى الرقمية مفهوم أوسع نطاقًا من الجرائم المعلوماتية؛ إذ إن الجرائم المعلوماتية هي الأفعال التي يجرّمها القانون صراحة، مثل الاختراق الإلكتروني أو الاحتيال عبر الشبكات أو إتلاف البيانات. وهذه الأفعال تتميز بوجود نصوص قانونية واضحة تحدد عناصرها وأركانها، مما يتيح إمكانية الملاحقة الجنائية عند تحقق شروطها. أما الفوضى الرقمية، فقد تشمل سلوكيات لا ترقى إلى مستوى الجريمة، لكنها تظل ممارسات غير منضبطة أو مضرة بالمجتمع، كإساءة استخدام المنصات أو نشر محتوى غير أخلاقي، وهي سلوكيات قد تستدعي التدخل التنظيمي أو الوقائي دون أن تكون محل تجريم مباشر.

كما تختلف الفوضى الرقمية عن إساءة استعمال وسائل التواصل الاجتماعي، إذ تركز الأخيرة على السلوكيات التي تنتهك حقوق الأفراد بشكل مباشر، مثل التشهير أو التنمر الإلكتروني أو انتهاك الخصوصية. وفي هذه الحالات يكون الضرر موجّهًا إلى شخص أو مجموعة محددة من الأشخاص، مما يتيح تطبيق القواعد القانونية المتعلقة بحماية الحقوق الشخصية. أما الفوضى الرقمية، فهي تشمل نطاقًا أوسع يتعلق باضطراب البيئة الرقمية ككل، سواء من خلال انتشار المحتوى غير المنضبط أو سوء استخدام المنصات بما يؤثر في النظام العام والمصلحة المجتمعية.

كذلك ينبغي التمييز بين الفوضى الرقمية والمحتوى غير المشروع؛ فالمحتوى غير المشروع هو ذلك الذي يخالف نصوص القانون بشكل واضح، كالمحتوى المحرض على العنف أو المواد المحظورة أو التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية. وفي هذه الحالات يكون الفعل محددًا بنص قانوني يجرّمه، مما يتيح اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة. أما الفوضى الرقمية، فقد تتضمن محتوى لا يعد مخالفًا للقانون صراحة، لكنه يثير إشكالات اجتماعية أو تنظيمية، مثل المحتوى الهابط الذي قد يؤثر في القيم المجتمعية أو يسيء إلى الذوق العام. ومن هنا يتضح أن الفوضى الرقمية تشمل نطاقًا أوسع من مجرد المخالفات القانونية الصريحة، إذ تمتد إلى الممارسات التي تثير تحديات تنظيمية وأخلاقية دون أن تكون مجرّمة بالضرورة.

الفرع الثاني: مظاهر الفوضى الرقمية في منصات التواصل الاجتماعي:

تتجلى الفوضى الرقمية في منصات التواصل الاجتماعي من خلال مجموعة من المظاهر العملية التي تعكس غيابًا نسبيًا للضوابط التنظيمية والقانونية، وتمثل في الوقت ذاته تحديًا متعدد الأبعاد للأنظمة القانونية والتنظيمية والاجتماعية. ويعد من أبرز مظاهر هذه الفوضى انتشار المحتوى الهابط، الذي يتضمن مواد مخالفة للآداب العامة أو القيم المجتمعية، مثل الصور ومقاطع الفيديو التي تُظهر سلوكيات مبتذلة، أو المحتوى الذي يتضمن إيحاءات جنسية أو ألفاظًا نابية بهدف جذب الانتباه والتفاعل. ويتحول هذا المحتوى في العديد من الحالات إلى وسيلة لتحقيق أهداف تجارية أو اجتماعية أو سياسية، مثل زيادة عدد المشاهدات أو جني الأرباح الإعلانية، مما يعكس سوء استخدام البيئة الرقمية لأغراض غير مشروعة أو بعيدة عن وظيفتها الأساسية.

ويمثل تعدد الجهات المنتجة للمحتوى أحد أهم مظاهر الفوضى الرقمية. فمع سهولة إنشاء الحسابات الرقمية يمكن لأي مستخدم أن يصبح ناشرًا أو مروجًا للمحتوى دون قيود تقنية فعالة أو تحقق كافٍ من الهوية، مما يؤدي إلى صعوبة رصد الانتهاكات وتحديد المسؤوليات القانونية بوضوح. وفي ظل غياب آليات تحقق صارمة، تنتشر الحسابات الوهمية التي تُستخدم لنشر الشائعات أو المحتوى المسيء، الأمر الذي يشكل تهديدًا مباشرًا لحقوق الأفراد ويتطلب استجابة تشريعية وتنظيمية مناسبة.

ومن مظاهر الفوضى الرقمية أيضًا التفاعل الجماهيري السريع مع المحتوى، سواء من خلال إعادة النشر أو التعليقات أو التقييمات، مما يؤدي إلى تضخيم انتشار المعلومات المضللة قبل أن تتاح الفرصة للجهات المختصة للتدخل. ويعزز هذا التفاعل انتشار الأخبار الكاذبة والشائعات التي تتخذ من المنصات الرقمية مجالًا خصبًا للانتشار، مما يسبب تصورات خاطئة لدى الجمهور ويؤثر في السلوك الاجتماعي العام. كما أن التعليقات المسيئة أو حملات التنمر الإلكتروني قد تتسبب في أضرار نفسية واجتماعية للأفراد، وتُظهر امتداد تأثير الفوضى الرقمية من البيئة الافتراضية إلى الحياة الواقعية.

كما تسهم الخوارزميات التي تعتمد عليها منصات التواصل الاجتماعي في تضخيم بعض مظاهر الفوضى الرقمية، إذ تقوم هذه الأنظمة التقنية بترتيب المحتوى المعروض للمستخدمين وفق معايير التفاعل والمشاهدة وعدد المشاركات. ونتيجة لذلك قد يتم إبراز المحتوى المثير للجدل أو الصادم على حساب المحتوى المعرفي أو الموضوعي، نظرًا لقدرته الأكبر على جذب الانتباه وتحقيق معدلات تفاعل مرتفعة. ويؤدي هذا النمط من إدارة المحتوى إلى تعزيز انتشار المواد غير المنضبطة، بما في ذلك المحتوى الهابط أو المضلل، الأمر الذي يثير تساؤلات قانونية وتنظيمية حول مسؤولية المنصات الرقمية في الحد من هذه الظاهرة.

وتكمن إحدى أهم الصعوبات في التعامل مع الفوضى الرقمية في غياب معايير موحدة لتقييم المحتوى الرقمي، إذ لا يوجد إطار قانوني أو تنظيمي واضح يحدد ما إذا كان محتوى معين يرقى إلى درجة الهبوط أو الانحراف الأخلاقي. ويترك هذا الواقع مساحات واسعة للتقدير الذاتي لدى الجهات الرقابية، مما يؤدي إلى تباين في تطبيق المعايير القانونية ويضعف الثقة في آليات الرقابة المتاحة.

علاوة على ذلك، تتقاطع الفوضى الرقمية مع ظواهر أخرى مثل الأخبار المزيفة والتضليل الإعلامي والتحرش الإلكتروني، وهي عناصر تزيد من تعقيد الإطار القانوني وتجعل المعالجة القضائية وحدها غير كافية. ففي حالات الأخبار المزيفة، على سبيل المثال، يتم استغلال ثقة المستخدمين لترويج معلومات غير صحيحة تنتشر بسرعة عبر التفاعل الجماهيري، مما يطرح إشكالات حول مسؤولية المروجين وسبل التعامل القانوني المنضبط مع هذه الظاهرة.

الفرع الثالث: أثر البيئة الرقمية في انتشار المحتوى غير المنضبط:

أحدثت البيئة الرقمية تحولًا جذريًا في أنماط إنتاج المحتوى وتداوله، إذ وفرت منصات التواصل الاجتماعي والفضاء الرقمي بيئة مفتوحة تتيح لأي مستخدم إنتاج المحتوى ونشره دون قيود مسبقة أو رقابة فورية. وقد أدى هذا التحول إلى زيادة ملحوظة في انتشار المحتوى غير المنضبط، وهو المحتوى الذي يفتقر إلى المعايير الأخلاقية أو القانونية أو المهنية، ويشمل صورًا متعددة مثل الأخبار المضللة والخطابات التحريضية والمحتوى الهابط. ويعود ذلك إلى الطبيعة اللامركزية للفضاء الرقمي، التي تجعل من الصعب التحكم في تدفق المعلومات أو تحديد الجهات المسؤولة عن نشرها[1].

[1] Manuel Castells, The Rise of the Network Society, 2nd ed, Wiley-Blackwell, Oxford, 2010, p 77.

ويُعد من أبرز آثار البيئة الرقمية في انتشار المحتوى غير المنضبط سهولة الوصول إلى المنصات الرقمية، حيث لم يعد نشر المحتوى مقتصرًا على المؤسسات الإعلامية التقليدية التي تخضع لآليات رقابية وتنظيمية صارمة، بل أصبح متاحًا للأفراد العاديين عبر هواتفهم الذكية وأجهزتهم الشخصية. ويتيح هذا الوضع لأي مستخدم أن يصبح منتجًا للمحتوى أو مروجًا له، دون الحاجة إلى امتلاك الخبرة المهنية أو الالتزام بالمعايير التحريرية. وقد انعكس ذلك في زيادة حجم المحتوى المنشور يوميًا على المنصات الرقمية، مما أدى إلى صعوبة التمييز بين المحتوى الموثوق وغير الموثوق .وفي هذا الإطار، يرى بعض الباحثين أن الطبيعة المفتوحة للفضاء الرقمي قد ساهمت في تراجع دور المؤسسات الوسيطة التي كانت تضطلع بمهمة ضبط جودة المعلومات[2].

كما أن البيئة الرقمية تتميز بسرعة انتشار المعلومات وتفاعل المستخدمين معها، وهو ما يضاعف من أثر المحتوى غير المنضبط. فبمجرد نشر محتوى معين، يمكن للمستخدمين إعادة مشاركته والتعليق عليه في وقت قصير، مما يؤدي إلى انتشاره على نطاق واسع قبل التحقق من صحته أو مدى توافقه مع المعايير القانونية. ويظهر هذا الأثر بوضوح في حالات الأخبار المضللة التي تنتشر عبر منصات التواصل الاجتماعي، حيث يقوم المستخدمون بإعادة نشرها دون التحقق من مصدرها، الأمر الذي يؤدي إلى تضخيم أثرها وتشكيل تصورات خاطئة لدى الجمهور .وفي هذا الصدد، يرى بعض الباحثين أن هذا النمط من التفاعل الرقمي يسهم في خلق ما يعرف بـ "الفقاعات المعلوماتية"، حيث يميل المستخدمون إلى التفاعل مع المحتوى الذي يعزز آرائهم المسبقة دون التعرض لوجهات نظر مختلفة[3].

إضافة إلى ذلك، تسهم الخوارزميات التي تعتمد عليها المنصات الرقمية في توجيه المحتوى الذي يراه المستخدمون، مما قد يؤدي إلى تعزيز انتشار المحتوى غير المنضبط. فهذه الخوارزميات مصممة لزيادة التفاعل الرقمي من خلال اقتراح محتوى مشابه لما سبق أن تفاعل معه المستخدم، وهو ما قد يفضي إلى ترسيخ دوائر مغلقة من المحتوى المثير للجدل أو غير الأخلاقي. ونتيجة لذلك، قد يجد المستخدم نفسه معرضًا بشكل متكرر لمحتوى لا يتوافق مع المعايير المجتمعية أو القانونية، مما يفاقم من ظاهرة الفوضى الرقمية[4].

ومن جهة أخرى، فإن الطبيعة العالمية للفضاء الرقمي تجعل من الصعب تطبيق القوانين الوطنية بشكل فعال على المحتوى المنشور عبر الحدود. فالمحتوى الذي يتم نشره في دولة معينة يمكن الوصول إليه في دول أخرى، مما يثير إشكالات تتعلق بتباين الأنظمة القانونية والثقافية. فقد يعد محتوى معينًا مقبولًا في مجتمع ما، لكنه يعتبر مخالفًا للقيم أو القوانين في مجتمع آخر. ويترتب على ذلك تحديات قانونية تتعلق بتحديد الجهة المختصة بتنظيم هذا المحتوى أو مساءلة ناشريه. ويترتب على هذه الطبيعة العابرة للحدود للفضاء الرقمي صعوبات تتعلق بتحديد الاختصاص القضائي في الجرائم المرتبطة بالمحتوى الإلكتروني، الأمر الذي يدفع العديد من الأنظمة القانونية إلى تطوير قواعد خاصة للتعاون الدولي في مكافحة الجرائم الرقمية[5].

المطلب الثاني: استغلال المحتوى الهابط كصورة من صور الفوضى الرقمية وحدود تجريمه:

بعد بيان مفهوم الفوضى الرقمية ومظاهرها في البيئة الرقمية، يبرز استغلال المحتوى الهابط بوصفه أحد أبرز تجليات هذه الظاهرة وأكثرها إثارة للإشكاليات القانونية والاجتماعية. إذ يرتبط هذا النوع من المحتوى بإنتاج مواد رقمية تتعارض مع القيم المجتمعية أو الآداب العامة بهدف تحقيق التفاعل أو المكاسب المختلفة. ومن ثم يقتضي الأمر بيان مفهوم المحتوى الهابط ومعايير تحديده، واستعراض صور استغلاله في البيئة الرقمية، ثم بيان الأساس القانوني لتجريم هذه الممارسات وضوابط حرية التعبير في مواجهتها.

الفرع الأول: مفهوم المحتوى الهابط ومعايير تحديده:

يُعد مفهوم المحتوى الهابط من المفاهيم المستحدثة في الدراسات القانونية والاجتماعية، إذ لم يرد له تعريف محدد ودقيق في التشريعات التقليدية، بل جرى التعامل معه ضمن الأطر القانونية العامة المرتبطة بمخالفة الآداب العامة أو الإخلال بالنظام

[2] Sonia Livingstone and Ellen Helsper, "Parental Mediation of Children's Internet Use," Journal of Broadcasting & Electronic Media, Vol. 52, No. 4, 2008, p. 592.
[3] Eli Pariser, The Filter Bubble: What the Internet Is Hiding from You, Penguin Press, New York, 2011, p. 9.
[4] Shoshana Zuboff, The Age of Surveillance Capitalism, Public Affairs, New York, 2019, p. 84.
[5] Luciano Floridi, The Onlife Manifesto: Being Human in a Hyperconnected Era, Springer, Cham, 2015, p. 122.

العام. ويترتب على ذلك غياب تعريف موحد يمكن تطبيقه على مختلف المجتمعات، الأمر الذي يثير إشكالية جوهرية تتمثل في عدم وجود معيار موضوعي دقيق لتحديد ما يُعد محتوى هابطًا وما يخرج عن هذا الوصف. فالمستوى الذي قد يُعد مقبولًا في مجتمع معين قد يُنظر إليه في مجتمع آخر على أنه مخالف للقيم أو الآداب العامة، وهو ما يعكس الطبيعة النسبية لهذا المفهوم وارتباطه بالسياق الثقافي والاجتماعي.

ويؤدي الطابع النسبي لهذا المفهوم إلى صعوبة تحديد نطاق التجريم الجنائي بدقة، إذ قد يؤدي التوسع في تفسير المحتوى الهابط إلى التضييق على حرية التعبير، في حين أن تضييق نطاقه قد يسمح بانتشار محتوى يخل بالقيم المجتمعية. ومن ثم يقتضي الأمر تحقيق توازن دقيق بين حماية المجتمع وصون الحريات العامة، بحيث يتدخل القانون عندما يشكل المحتوى اعتداءً على المصالح التي يحميها النظام القانوني، دون أن يؤدي ذلك إلى تقييد غير مبرر لحرية التعبير.

وعلى المستوى المفاهيمي، يُعد المحتوى الهابط مفهومًا اجتماعيًا يتأثر بالقيم والأعراف السائدة في المجتمع، ولا يمكن إخضاعه لتعريف جامد أو مطلق. فالقيم الأخلاقية تختلف من مجتمع إلى آخر، بل قد تتغير داخل المجتمع الواحد بتغير الزمن والظروف الاجتماعية. فما قد يُعد سلوكًا طبيعيًا أو مقبولًا في بيئة اجتماعية معينة قد يُنظر إليه في بيئة أخرى على أنه مخالف للآداب أو مخل بالحياء، وهو ما يؤكد أن وصف المحتوى بالهبوط أو الارتقاء ليس وصفًا مطلقًا، بل يتحدد وفق معايير اجتماعية وثقافية متغيرة.

وفي هذا الإطار يبرز دور الوعي المجتمعي والمؤسسات الثقافية في مواجهة المحتوى الذي يسهم في تدهور الذوق العام أو الإخلال بالقيم الأخلاقية، إذ يؤدي النقاش المجتمعي دورًا مهمًا في تحديد الحدود المقبولة للتعبير في الفضاء الرقمي، خاصة في ظل اتساع استخدام منصات التواصل الاجتماعي وتأثيرها المتزايد في تشكيل الرأي العام.

وعلى المستوى التشريعي، يلاحظ أن مصطلح المحتوى الهابط لم يكن حاضرًا في غالبية التشريعات التقليدية، التي اعتمدت على مفاهيم قانونية أكثر عمومية مثل مخالفة الآداب العامة أو الإخلال بالنظام العام. ففي التشريع العراقي، على سبيل المثال، لم يرد تعريف صريح للمحتوى الهابط، بل جرى التعامل مع الأفعال المتعلقة بنشر المواد المخلة بالحياء أو الآداب العامة ضمن الإطار الجنائي المنصوص عليه في قانون العقوبات. فقد نصت المادة (403) من قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 على ما يأتي:

"يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من صنع أو استورد أو صدر أو حاز أو أحرز بقصد الاستغلال أو التوزيع أو العرض أو الإعلان كتابات أو رسومات أو صورًا أو أفلامًا أو رموزًا أو أية أشياء أخرى إذا كانت مخلة بالحياء أو الآداب العامة."[1]

ويُفهم من هذا النص أن المشرّع لم يستخدم مصطلح المحتوى الهابط صراحة، بل اكتفى بتجريم الأفعال التي تنطوي على إخلال بالحياء العام، وهو ما يمكن أن يشمل بعض صور المحتوى الرقمي غير المنضبط.

كما نص الدستور العراقي على حماية الأسرة وقيمها الدينية والأخلاقية باعتبارها أساس المجتمع، حيث نصت المادة (29) منه على أن:

"الأسرة أساس المجتمع، وتحافظ الدولة على كيانها وقيمها الدينية والأخلاقية والوطنية."[2]

ويُفهم من هذا النص أن النظام القانوني يمنح حماية خاصة للقيم الاجتماعية، الأمر الذي يبرر تدخل السلطات المختصة عند وقوع أفعال تشكل انتهاكًا لهذه القيم.

أما في النظام السعودي، فلم يرد تعريف صريح لمصطلح المحتوى الهابط في النصوص النظامية، إلا أن المُنظم تناول الأفعال المرتبطة به ضمن إطار حماية النظام العام والقيم الدينية والآداب العامة. فقد نصت المادة السادسة من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/17) لعام 1428هـ على ما يأتي:

"يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين كل شخص يرتكب أيًا من الجرائم المعلوماتية الآتية:

إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام أو القيم الدينية أو الآداب العامة أو حرمة الحياة الخاصة، أو إعداده أو إرساله أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الآلي."[3]

وفي التشريع الكويتي، تناول قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم (63) لسنة 2015 الأفعال المرتبطة بالمحتوى الرقمي المخالف للقيم العامة، حيث نصت المادة السادسة منه على ما يأتي:

"يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أنشأ موقعًا إلكترونيًا أو نشر أو أرسل أو أعاد نشر أي محتوى عن طريق الشبكة المعلوماتية أو وسائل تقنية المعلومات إذا كان من شأنه المساس بالآداب العامة أو التحريض على الفسق والفجور."[4]

كما نص قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات المصري رقم (175) لسنة 2018 في المادة (25) على ما يأتي:

"يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من اعتدى على أي من المبادئ أو القيم الأسرية في المجتمع المصري باستخدام الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات."[5]

ويتضح من استقراء هذه التشريعات أن معظم القوانين العربية لم تعتمد مصطلح "المحتوى الهابط" كمفهوم قانوني مستقل، وإنما تعاملت معه ضمن مفاهيم قانونية أوسع مثل مخالفة الآداب العامة أو المساس بالقيم الأسرية أو النظام العام، وهو ما يعكس اعتماد المشرّعين على مفاهيم قانونية مرنة تسمح بالتعامل مع التطورات المستمرة في البيئة الرقمية.

أما من حيث التكييف القانوني، فيمكن تعريف المحتوى الهابط بأنه الصور أو المقاطع الرقمية التي تتضمن سلوكيات أو إيحاءات أو ألفاظًا تتعارض مع القيم الاجتماعية والآداب العامة، ويتم تداولها عبر منصات التواصل الاجتماعي على نحو قد يثير الجدل أو يخل بالذوق العام. وغالبًا ما ينتشر هذا النوع من المحتوى بسرعة عبر التفاعل الرقمي من خلال إعادة النشر أو التعليقات، كما قد يتم إنتاجه في بعض الحالات بهدف تحقيق مكاسب مادية أو زيادة التفاعل الرقمي.

وعلى المستوى القانوني، يظل تحديد معايير دقيقة للمحتوى الهابط تحديًا نظرًا للطبيعة النسبية للمفاهيم الأخلاقية والاجتماعية. ولذلك يرى جانب من الفقه أن الحل يكمن في الاعتماد على معايير عامة ترتبط بحماية النظام العام والآداب العامة، بحيث يتدخل القانون الجنائي عندما يشكل المحتوى اعتداءً على المصالح المحمية قانونًا، في حين تبقى بعض صور المحتوى ضمن نطاق حرية التعبير ما لم تتجاوز الحدود التي يحددها القانون.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن الاستناد إلى مجموعة من المعايير التي تساعد في تحديد ما إذا كان المحتوى الرقمي يندرج ضمن المحتوى الهابط، دون محاولة وضع تعريف جامد للمفهوم. ويأتي في مقدمة هذه المعايير مضمون المحتوى، بحيث يُنظر إلى طبيعة الألفاظ أو الصور أو السلوكيات التي يتضمنها وما إذا كانت تتعارض مع القيم الاجتماعية أو الآداب العامة. كما يعد الغرض من نشر المحتوى معيارًا مهمًا، إذ قد يكون الهدف من نشره تحقيق الإثارة أو جذب الانتباه أو زيادة التفاعل الرقمي على حساب القيم الأخلاقية. ويضاف إلى ذلك مدى تأثير المحتوى في الجمهور، ولا سيما إذا كان من شأنه نشر سلوكيات سلبية أو الإضرار بالذوق العام داخل المجتمع. كما يمكن مراعاة السياق الذي يتم فيه نشر المحتوى وطبيعة المنصة الرقمية المستخدمة، نظرًا لما تتميز به البيئة الرقمية من سرعة الانتشار وإمكانية إعادة تداول المحتوى على نطاق واسع. وتسهم هذه المعايير مجتمعة في تمكين الجهات القضائية من تقدير طبيعة المحتوى وتحديد ما إذا كان يندرج ضمن المحتوى الهابط الذي يستوجب التدخل القانوني، مع مراعاة عدم المساس بالضمانات المرتبطة بحرية التعبير.

الفرع الثاني: صور استغلال المحتوى الهابط في البيئة الرقمية:

يأخذ استغلال المحتوى الهابط في البيئة الرقمية صورًا متعددة لا تقتصر على مجرد نشر محتوى غير منضبط، بل تمتد لتشمل توظيفه كأداة لتحقيق مكاسب اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، الأمر الذي يجعل الفضاء الرقمي مجالًا تتداخل فيه حرية التعبير مع ممارسات قد تخل بالنظام العام أو الآداب العامة. وتبرز هذه الصور في عدة أنماط رئيسية تعكس طبيعة البيئة الرقمية القائمة على سرعة الانتشار والتفاعل:

أولًا: الاستغلال الاقتصادي للمحتوى الهابط وعوائده غير المشروعة:

يُعد الاستغلال الاقتصادي من أبرز صور استغلال المحتوى الهابط، إذ يلجأ بعض صناع المحتوى إلى إنتاج مواد مثيرة أو صادمة بهدف جذب الانتباه وزيادة نسب المشاهدة والتفاعل، مما يمكنهم من تحقيق عوائد مالية من خلال الإعلانات أو الرعايات التجارية أو الدعم المباشر من المتابعين. ويعتمد هذا النموذج على ما يُعرف في الدراسات الإعلامية بـاقتصاد

الانتباه، حيث تميل المنصات الرقمية إلى إبراز المحتوى الذي يحقق أعلى معدلات التفاعل، الأمر الذي قد يدفع بعض صناع المحتوى إلى إنتاج مواد مثيرة للجدل لتحقيق الانتشار السريع[6].

وقد يؤدي هذا النمط من الاستغلال إلى تحويل المحتوى الرقمي إلى نشاط ربحي قائم على إثارة الجدل أو تجاوز القيم المجتمعية، وهو ما يثير تساؤلات قانونية حول حدود المسؤولية الجنائية لصناع المحتوى. ومن الناحية القانونية، لا يشكل الدافع الاقتصادي في ذاته جريمة، إلا أنه قد يصبح محل مساءلة إذا ارتبط بنشر محتوى مخالف للنظام العام أو الآداب العامة، أو إذا استخدم لتحقيق مكاسب غير مشروعة عبر الوسائط الرقمية[7].

ثانيًا: الابتزاز الرقمي وانتهاك الحياة الخاصة باستخدام التقنيات الحديثة:

تتمثل صورة أخرى من صور استغلال المحتوى الهابط في الابتزاز الرقمي، حيث يتم الحصول على صور أو مقاطع فيديو خاصة ثم تهديد الضحية بنشرها عبر الإنترنت ما لم يتم دفع مبالغ مالية أو تنفيذ مطالب معينة. وقد ساهمت البيئة الرقمية في تسهيل ارتكاب هذه الجرائم بسبب سرعة انتشار المحتوى وصعوبة السيطرة عليه بعد نشره[8].

وقد تطورت أساليب الابتزاز مع ظهور تقنيات الذكاء الاصطناعي مثل التزييف العميق (Deepfakes) التي تسمح بإنشاء صور أو مقاطع فيديو تبدو حقيقية لكنها في الواقع مزيفة، وهو ما يزيد من خطورة هذه الجرائم ويصعّب عملية إثباتها قانونيًا[9].

ثالثًا: التوظيف السياسي والاجتماعي للمحتوى الهابط:

قد يُستغل المحتوى الهابط كذلك كأداة للتأثير في الرأي العام أو تشويه سمعة الأفراد والمؤسسات، خاصة في السياقات السياسية أو الاجتماعية. فالمحتوى المثير للجدل يمتلك قدرة كبيرة على جذب الانتباه وإثارة التفاعل، مما يجعله وسيلة فعالة لنشر رسائل سياسية أو اجتماعية قد تسهم في إثارة الانقسامات داخل المجتمع أو زعزعة الثقة بالمؤسسات العامة[10].

وقد يثير هذا النوع من الاستغلال إشكالية التمييز بين الخطاب السياسي المشروع الذي يدخل ضمن نطاق حرية التعبير، وبين الممارسات التي تستهدف الإضرار بالمجتمع أو تقويض النظام العام.

رابعًا: التضليل الإعلامي واستغلال الفئات الضعيفة في البيئة الرقمية:

تتمثل صورة أخرى من صور الاستغلال في توظيف المحتوى الهابط لنشر المعلومات المضللة أو التأثير في وعي الجمهور. إذ يعتمد بعض الفاعلين على دمج المحتوى المثير أو الصادم مع معلومات غير دقيقة بهدف جذب الانتباه وتوجيه الرأي العام نحو مواقف معينة، مما يسهم في انتشار ظاهرة التضليل الإعلامي في الفضاء الرقمي[11].

وتزداد خطورة هذه الممارسات عندما تستهدف الفئات الضعيفة مثل الأطفال أو المراهقين، الذين قد يكونون أكثر عرضة للتأثر بالمحتوى الرقمي. وبناءً على ذلك، تؤكد المواثيق الدولية ضرورة حماية الأطفال من المواد التي قد تضر بنموهم النفسي أو الأخلاقي، حيث نصت المادة (17) من اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 على ضرورة اتخاذ الدول التدابير المناسبة لحماية الطفل من المعلومات والمواد الضارة برفاهه. كما أكدت المادة (19) من الاتفاقية ذاتها التزام الدول باتخاذ التدابير اللازمة لحماية الأطفال من جميع أشكال الإساءة أو الاستغلال، وهو ما يشمل المحتوى الرقمي الضار.

---

[6] Davenport, Thomas H. & Beck, John C. The Attention Economy: Understanding the New Currency of Business ، Harvard Business School Press ،Boston ،2001 ،p3 .

[7] الدليمي، محمد عبد الله .جرائم تقنية المعلومات، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، 2018، ص 145.

[8] Wall, David S. Cybercrime: The Transformation of Crime in the Information Age ،Polity Press ،Cambridge ،2007 ، p102 .

[9] Chesney, Robert & Citron, Danielle. "Deepfakes and the New Disinformation War" ،Foreign Affairs ،Vol.98 ، ،2019p147 .

[10] Castells, The Rise of the Network Society, p. 77.

[11] Aïmeur, Esma; Amri, Sabrine; Brassard, Gilles. "Fake News, Disinformation and Misinformation in Social Media: A Review" ،Social Network Analysis and Mining ،Springer2023 ،.

الفرع الثالث: الأساس القانوني لتجريم استغلال المحتوى الهابط وضوابط حرية التعبير:

يمثل هذا الفرع الأساس القانوني الذي يبرر تدخل المشرّع في تنظيم المحتوى الرقمي والحد من استغلاله، مع تحديد الضوابط التي توازن بين حماية النظام العام وصون حرية التعبير. ويهدف إلى بيان الحدود التي تقف عندها الحرية حين تتحول إلى وسيلة للإضرار بالمجتمع أو انتهاك حقوق الآخرين.

أولًا: الأساس القانوني لتجريم استغلال المحتوى الهابط:

أ- الأساس الدستوري:

تمثل النصوص الدستورية في الدول العربية المصدر الأعلى للقواعد القانونية المنظمة للحريات العامة، إذ تحدد الإطار الذي تمارس في نطاقه الحقوق الأساسية للأفراد، وفي مقدمتها حرية التعبير. ولا يقتصر الدور الدستوري على كفالة هذه الحقوق فحسب، بل يمتد إلى وضع الحدود التي تضمن عدم تعارض ممارستها مع القيم الأساسية للمجتمع أو مع متطلبات النظام العام[12].

وتقوم الفلسفة الدستورية في أغلب الأنظمة القانونية العربية على مبدأ الموازنة بين الحرية والمسؤولية؛ فحرية التعبير تعد حقًا أصيلًا مرتبطًا بكرامة الإنسان ومشاركته في الحياة العامة، إلا أن هذه الحرية لا تمارس بصورة مطلقة، بل تخضع لتنظيم قانوني يهدف إلى حماية المصالح الأساسية للمجتمع. ويُعد مفهوم النظام العام في هذا الإطار أداة قانونية أساسية تسمح للمشرّع بتنظيم ممارسة الحريات عندما يكون من شأنها الإضرار باستقرار المجتمع أو بقيمه الأخلاقية[13].

ويُفهم النظام العام في الفقه القانوني بوصفه مجموعة القواعد الأساسية التي يقوم عليها كيان المجتمع سياسيًا واقتصاديًا وأخلاقيًا، والتي لا يجوز الاتفاق على مخالفتها. ولذلك فإن حماية الآداب العامة والقيم الاجتماعية تُعد جزءًا من النظام العام الذي يتعين على الدولة صيانته من خلال التشريع والتنظيم القانوني[14].

ويتجلى هذا التوجه في عدد من النصوص الدستورية العربية. ففي المملكة العربية السعودية ينص النظام الأساسي للحكم في المادة (39) على التزام وسائل الإعلام والنشر باحترام القيم الدينية والاجتماعية وعدم المساس بالنظام العام أو كرامة الإنسان، وهو ما يمنح المشرّع أساسًا دستوريًا لتنظيم المحتوى الإعلامي والرقمي عندما يتعارض مع القيم الأساسية للمجتمع[15].

كما يكرس الدستور الكويتي المبدأ ذاته، إذ تنص المادة (36) على كفالة حرية الرأي والتعبير مع إخضاع ممارستها للشروط والأوضاع التي يحددها القانون، وهو ما يمنح السلطة التشريعية إمكانية تنظيم هذه الحرية بما يحقق التوازن بين حماية الحقوق الفردية وصيانة النظام العام[16].

أما الدستور المصري فقد نص في المادة (65) على كفالة حرية الفكر والرأي، مع ترك المجال للقانون لتنظيم ممارستها بما يضمن عدم تعارضها مع المصالح الأساسية للمجتمع[17].

وتكشف هذه النصوص أن المشرّع الدستوري لا يتعامل مع حرية التعبير بوصفها حقًا منفصلًا عن السياق الاجتماعي، بل باعتبارها حقًا يمارس في إطار منظومة قيمية تهدف إلى تحقيق التوازن بين الحرية الفردية والمصلحة العامة. وتزداد أهمية

---

[12] النبهان، محمد فاروق .النظام الدستوري في الدول العربية، ط1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006، ص112.
[13] سرور، أحمد فتحي .الوسيط في قانون العقوبات – القسم العام، ط6، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015، ص215.
[14] عبد الله، سليمان .شرح قانون العقوبات – القسم العام، ط2، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص88.
[15] النظام الأساسي للحكم، المملكة العربية السعودية، أمر ملكي رقم (أ/90)، 1412هـ، المادة (39)، ونصها:
"تلتزم وسائل الإعلام والنشر وجميع وسائل التعبير بالكلمة الطيبة، وبأنظمة الدولة، وتسهم في تثقيف الأمة ودعم وحدتها، ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو الانقسام أو يمس بأمن الدولة وعلاقاتها العامة أو يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه، وتبين الأنظمة كيفية ذلك".
[16] دستور دولة الكويت، 1962، المادة (36)، ونصها:
"حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقًا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون".
[17] دستور جمهورية مصر العربية، 2014، المادة (65)، ونصها:
"حرية الفكر والرأي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر".

هذا التوازن في البيئة الرقمية المعاصرة، حيث أتاح الفضاء الإلكتروني إمكانات واسعة لنشر المحتوى والتأثير في الرأي العام، الأمر الذي قد يؤدي في بعض الحالات إلى انتشار محتوى يتعارض مع القيم الاجتماعية أو يهدد الاستقرار المجتمعي.

وتبرز هنا إشكالية قانونية تتمثل في أن مفاهيم مثل النظام العام والآداب العامة تظل مفاهيم مرنة وغير محددة بدقة في النصوص الدستورية، مما يترك للقضاء دورًا مهمًا في تفسيرها وتحديد نطاقها. وقد أكدت المحاكم الدستورية في العديد من الدول أن تقييد حرية التعبير لا يكون مشروعًا إلا إذا استند إلى ضرورة حقيقية لحماية المجتمع، وبما يحقق التناسب بين الوسيلة القانونية المستخدمة والغاية المراد تحقيقها.

ب- الأساس التشريعي:

يستند تجريم الأفعال المرتبطة بالمحتوى الهابط في التشريعات الوطنية إلى منظومة قانونية متعددة المستويات تشمل قواعد قانون العقوبات وقوانين الجرائم المعلوماتية والتشريعات المنظمة للإعلام والنشر. وقد أدى التطور السريع لوسائل الاتصال الرقمية إلى دفع المشرّعين إلى إدخال نصوص خاصة لمعالجة الجرائم المرتبطة باستخدام الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي.

ففي المملكة العربية السعودية يجرّم نظام مكافحة جرائم المعلوماتية نشر المحتوى الذي يمس النظام العام أو القيم الدينية أو الآداب العامة عبر الشبكة المعلوماتية، حيث نصت المادة (6) من النظام على معاقبة كل من ينتج أو يرسل أو يخزن موادًا من شأنها المساس بهذه القيم[18].

كما تبنى المشرّع الكويتي مقاربة مماثلة من خلال قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم (63) لسنة 2015، الذي نص في المادة (4) على تجريم نشر المحتوى الذي يمس الآداب العامة عبر الوسائط الإلكترونية[19].

وفي القانون المصري نص قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم (175) لسنة 2018 في المادة (25) على تجريم الاعتداء على القيم الأسرية في المجتمع المصري باستخدام الشبكة المعلوماتية، وهو ما يعكس اتجاه المشرّع إلى إدخال القيم الاجتماعية ضمن المصالح القانونية التي يسعى القانون الجنائي إلى حمايتها في البيئة الرقمية[20].

ويظهر من خلال هذا الاتجاه التشريعي أن القوانين الحديثة لم تعد تقتصر على تجريم الأفعال التقليدية المخلة بالحياء، بل امتد نطاق التجريم ليشمل الأفعال المرتكبة عبر الوسائط الرقمية. ويعكس ذلك إدراك المشرّعين للتحولات التي شهدها الفضاء الإعلامي نتيجة انتشار منصات التواصل الاجتماعي، والتي أسهمت في ظهور أنماط جديدة من السلوكيات المرتبطة بإنتاج المحتوى ونشره.

غير أن هذا التطور التشريعي يثير تحديات قانونية تتعلق بصعوبة تحديد معيار موضوعي دقيق للمحتوى الذي يعد مخالفًا للآداب العامة، خاصة في ظل الطبيعة المتغيرة للقيم الاجتماعية وتعدد السياقات الثقافية التي يتم فيها تداول المحتوى الرقمي.

---

[18] نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، المملكة العربية السعودية، المرسوم الملكي رقم (م/17)، 1428هـ، المادة (6)، ونصها:
"يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين كلُّ شخص يرتكب أيًّا من الجرائم المعلوماتية الآتية:
1. إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام أو القيم الدينية أو الآداب العامة أو حرمة الحياة الخاصة، أو إعداده أو إرساله أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الآلي".

[19] قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، الكويت، رقم (63) لسنة 2015، المادة (4/4)، ونصها:
"كل من أنشأ موقعًا أو نشر أو أنتج أو أعد أو هيأ أو أرسل أو خزن معلومات أو بيانات بقصد الاستغلال أو التوزيع أو العرض على الغير عن طريق الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات وكان ذلك من شأنه المساس بالآداب العامة أو أدار مكانًا لهذا الغرض".

[20] قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، مصر، رقم (175) لسنة 2018، المادة (25)، ونصها:
"يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ، وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من اعتدى على أى من المبادئ أو القيم الأسرية فى المجتمع المصرى أو انتهك حرمة الحياة الخاصة ، أو أرسل بكثافة العديد من الرسائل الإلكترونية لشخص معين دون موافقته ، أو منح بيانات شخصية إلى نظام أو موقع إلكترونى لترويج السلع أو الخدمات دون موافقته ، أو نشر عن طريق الشبكة المعلوماتية أو بإحدى وسائل تقنية المعلومات معلومات أو أخباراً أو صوراً وما فى حكمها ، تنتهك خصوصية أى شخص دون رضاه ، سواء كانت المعلومات المنشورة صحيحة أو غير صحيحة "

ج- الأساس الدولي:

تؤثر المعايير الدولية لحقوق الإنسان في صياغة القيود المشروعة على حرية التعبير، إذ تضع هذه المعايير إطارًا قانونيًا يهدف إلى تحقيق التوازن بين حماية حرية التعبير وحماية المجتمع من الأفعال الضارة. فقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (19) على حق كل إنسان في حرية الرأي والتعبير.

غير أن القانون الدولي لا يعتبر هذه الحرية حقًا مطلقًا، إذ يسمح العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بفرض قيود على ممارسة هذا الحق إذا كانت ضرورية لحماية حقوق الآخرين أو لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة[21].

وقد استقر الفقه الدولي على اعتماد ما يعرف باختبار الشرعية والضرورة والتناسب لتقييم القيود المفروضة على حرية التعبير. ويقضي هذا الاختبار بضرورة أن يكون أي قيد على حرية التعبير منصوصًا عليه في القانون، وأن يهدف إلى تحقيق غاية مشروعة، وأن يكون متناسبًا مع الضرر المراد منعه[22].

ثانيًا: ضوابط حرية التعبير في مواجهة المحتوى الهابط:

تُعد حرية التعبير من الحقوق الأساسية التي يقوم عليها المجتمع المعاصر، إذ تتيح للأفراد إبداء آرائهم وتبادل الأفكار والمشاركة في النقاش العام، وهو ما يجعلها من الركائز الجوهرية للنظام الديمقراطي وتداول الأفكار داخل المجتمع. غير أن هذه الحرية لا تُعد حقًا مطلقًا، بل تمارس في إطار من المسؤولية القانونية التي توازن بين حرية الفرد من جهة، وحماية حقوق الآخرين والمصلحة العامة من جهة أخرى[23].

ويبرز التحدي القانوني في هذا المجال بصورة واضحة عند التعامل مع المحتوى الهابط في البيئة الرقمية، إذ قد يتضمن هذا النوع من المحتوى مواد أو إيحاءات أو سلوكيات تتعارض مع القيم الاجتماعية أو تؤدي إلى الإضرار بسمعة الأفراد أو إثارة الفوضى المعلوماتية داخل المجتمع. ومن ثم فإن حماية حرية التعبير لا تعني السماح باستخدامها كوسيلة للإضرار بالمجتمع أو انتهاك حقوق الآخرين، وإنما تقتضي وضع ضوابط قانونية تضمن ممارسة هذه الحرية في إطار يحفظ التوازن بين الحرية والمسؤولية.

ويقوم تنظيم حدود حرية التعبير في الفقه القانوني على مبدأين أساسيين هما مبدأ الضرورة ومبدأ التناسب .فمبدأ الضرورة يقتضي ألا يتدخل القانون لتقييد حرية التعبير إلا إذا كان ذلك لازمًا لحماية غاية مشروعة مثل حماية النظام العام أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين. أما مبدأ التناسب فيقضي بأن تكون القيود المفروضة على الحرية متوازنة مع حجم الضرر المتوقع، بحيث لا تتجاوز العقوبة أو التدبير التنظيمي الحد اللازم لتحقيق الغاية المشروعة[24].

ويؤدي تطبيق هذين المبدأين إلى تبني نهج قانوني يقوم على التدرج في وسائل التدخل، إذ تسبق التدابير الوقائية والتنظيمية مثل التنبيه إلى المخالفة أو حذف المحتوى أو الحجب المؤقت اللجوء إلى العقوبات الجنائية، وذلك تجنبًا للتوسع غير المبرر في استخدام الجزاء الجنائي. ويُعد هذا النهج متسقًا مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تشترط أن يكون أي قيد على حرية

[21] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الأمم المتحدة، 1966، المادة 19.

[22] Nowak, Manfred. UN Covenant on Civil and Political Rights: CCPR Commentary, 2nd ed., N.P. Engel Publisher, Kehl, 2005, p.441.

[23] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، 1948، المادة 19، ونصها:" 1. لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة.
2. لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.
3. تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسئوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:
(أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم،
(ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة."

[24] سرور، أحمد فتحي . مرجع سابق، ص215.

التعبير منصوصًا عليه في القانون، وأن يهدف إلى تحقيق غاية مشروعة، وأن يكون ضروريًا ومتناسبًا مع الهدف المراد تحقيقه[25].

كما أن ضبط حدود حرية التعبير يقتضي التمييز بين النقد المشروع الذي يندرج ضمن نطاق الحرية المكفولة قانونًا، وبين المحتوى الذي يتجاوز حدود التعبير المشروع. فالنقد الذي يستهدف الأفكار أو السياسات ويستند إلى حجج موضوعية يظل محميًا لأنه يسهم في تطوير النقاش العام وتعزيز المشاركة المجتمعية. أما المحتوى الذي يتضمن تشهيرًا أو إساءة أو تحريضًا أو إيحاءات تتعارض مع الآداب العامة فيخرج عن نطاق الحماية القانونية، ويجوز للمشرّع التدخل لتنظيمه أو تجريمه متى كان من شأنه الإضرار بالمجتمع أو بحقوق الأفراد.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول إن حدود حرية التعبير في مواجهة المحتوى الهابط تقوم على مبدأ المسؤولية القانونية؛ فالفرد يملك الحق في التعبير عن آرائه، لكنه يتحمل في الوقت ذاته مسؤولية استخدام هذا الحق على نحو لا يؤدي إلى الإضرار بالآخرين أو تقويض القيم الأساسية التي يقوم عليها المجتمع. ويعكس هذا التوجه تصورًا قانونيًا متوازنًا يهدف إلى حماية الحرية دون التفريط في متطلبات النظام العام.

المبحث الثاني: أثر العوامل الاجتماعية في قيام المسؤولية الجزائية عن استغلال المحتوى الهابط

لا تنفصل الجرائم المرتبطة بالمحتوى الرقمي عن السياق الاجتماعي الذي تنشأ فيه، إذ تؤثر التحولات القيمية والثقافية والاقتصادية في أنماط إنتاج المحتوى وتداوله عبر المنصات الرقمية. وقد أسهمت هذه العوامل في بروز ظاهرة استغلال المحتوى الهابط وانتشارها في البيئة الرقمية، مما يثير تساؤلات قانونية حول مدى تأثيرها في قيام المسؤولية الجزائية. ومن ثم يقتضي الأمر دراسة المحددات الاجتماعية لهذه الظاهرة وأثرها في المسؤولية الجزائية، ثم بيان مدى فاعلية السياسة الجنائية في مواجهتها.

المطلب الأول: المحددات الاجتماعية للمحتوى الهابط وأثرها في قيام المسؤولية الجزائية:

يرتبط انتشار المحتوى الهابط في البيئة الرقمية بعدد من العوامل الاجتماعية التي تسهم في إنتاجه وتداوله، مثل التحولات القيمية والثقافية، والدوافع الاقتصادية المرتبطة بصناعة الشهرة الرقمية، إضافة إلى دور الجمهور في تعزيز انتشار المحتوى عبر التفاعل الرقمي. وقد تؤثر هذه العوامل في تقدير المسؤولية الجزائية عن هذا النوع من المحتوى، خاصة في ظل الطبيعة المتغيرة للقيم الاجتماعية في المجتمع الرقمي. ومن ثم يقتضي الأمر تحليل أبرز المحددات الاجتماعية للمحتوى الهابط وبيان أثرها في قيام المسؤولية الجزائية.

الفرع الأول: التحولات القيمية والثقافية في المجتمع الرقمي:

أسهمت التحولات القيمية والثقافية التي رافقت ظهور المجتمع الرقمي في إعادة تشكيل أنماط السلوك والتفاعل الاجتماعي، وهو ما انعكس على طبيعة المحتوى المتداول عبر المنصات الرقمية. فقد أدى الانتقال من المجتمعات التقليدية إلى البيئة الرقمية إلى تراجع الدور التقليدي لبعض مؤسسات الضبط الاجتماعي، مثل الأسرة والمؤسسات التربوية ووسائل الإعلام التقليدية، في توجيه السلوك العام وضبطه، الأمر الذي أتاح للأفراد مساحة أوسع لإنتاج المحتوى ونشره عبر المنصات الرقمية، بما قد يتجاوز في بعض الأحيان المعايير الأخلاقية المتعارف عليها في المجتمع[26].

كما أسهمت منصات التواصل الاجتماعي في إعادة تشكيل مفهوم المقبول اجتماعيًا، إذ أصبح الأفراد قادرين على إنتاج المحتوى ونشره والتفاعل معه في فضاءات رقمية مفتوحة لا تخضع للقيود الجغرافية أو الزمنية التي كانت تميز وسائل الإعلام التقليدية. وقد أدى ذلك إلى ظهور ما يُعرف بثقافة المشاركة الرقمية، حيث أصبح المستخدمون منتجين للمحتوى إلى جانب كونهم متلقين له، الأمر الذي أسهم في تضاعف حجم المحتوى المنشور عبر الإنترنت وانتشاره بسرعة كبيرة داخل المجتمعات الرقمية[27].

---

[25] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الأمم المتحدة، 1966، المادة 19.

[26] Sonia Livingstone ،The Class: Living and Learning in the Digital Age ،1st ed ، ،New York University Press ،New York ،2016 ،p32.

[27] Danah Boyd ،It's Complicated: The Social Lives of Networked Teens ،1st ed ، ،Yale University Press ،New Haven ،2014 ،p8 .

وتثير هذه التحولات إشكالًا قانونيًا يتعلق بمعيار تقييم المحتوى المنشور في الفضاء الرقمي، إذ يتم تقييم هذا المحتوى غالبًا وفق القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع الواقعي وما يرتبط بها من مفاهيم النظام العام والآداب العامة، وليس وفق الثقافة الرقمية العابرة للحدود التي تتسم بدرجة أكبر من الانفتاح. ويجد هذا التوجه أساسه أيضًا في عدد من القواعد العامة في الفقه الإسلامي التي تهدف إلى صيانة الأخلاق وحماية المجتمع من أسباب الفساد.

فقد أكد الفقهاء على قاعدة سدّ الذرائع التي تقضي بمنع الوسائل التي قد تؤدي إلى الفساد، وقاعدة درء المفاسد مقدم على جلب المصالح التي تقضي بتقديم دفع الضرر الاجتماعي على تحقيق المصلحة الفردية عند التعارض بينهما، إضافة إلى قاعدة الضرر يزال التي تؤكد ضرورة إزالة الأفعال التي يترتب عليها ضرر بالمجتمع أو بالأفراد. وقد تناول القرطبي هذه المعاني في تفسيره عند حديثه عن مقاصد الشريعة في حماية المجتمع من أسباب الفساد وصيانة الأخلاق العامة[28]، كما قرر الشاطبي في كتابه الموافقات أن مقاصد الشريعة تقوم على تحقيق المصالح ودرء المفاسد، وأن حفظ الأخلاق والنظام الاجتماعي يعد من المقاصد الأساسية لاستقرار المجتمع[29].

الفرع الثاني: الدوافع الاقتصادية وصناعة الشهرة في المنصات الرقمية:

يمثل البعد الاقتصادي أحد الدوافع الرئيسة التي قد تسهم في إنتاج المحتوى الهابط في البيئة الرقمية. إذ تعتمد العديد من المنصات الرقمية على ما يُعرف باقتصاد الانتباه، وهو نموذج يقوم على جذب أكبر قدر ممكن من المشاهدات والتفاعل، الأمر الذي يتيح لصناع المحتوى تحقيق عوائد مالية من خلال الإعلانات أو الرعايات التجارية أو الدعم المباشر من المتابعين. وقد يؤدي هذا النموذج الاقتصادي في بعض الحالات إلى دفع بعض صناع المحتوى إلى إنتاج مواد مثيرة أو صادمة بهدف جذب الانتباه وتحقيق الانتشار السريع وزيادة الأرباح، حتى وإن تجاوزت هذه المواد المعايير الأخلاقية أو القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع[30].

وتزداد خطورة هذه الظاهرة عندما تتحول الشهرة الرقمية إلى ما يشبه رأس المال الاجتماعي الذي يمنح صاحبه فرصًا أوسع للظهور الإعلامي والتعاون مع جهات تجارية مختلفة. ففي ظل المنافسة الشديدة على جذب الانتباه داخل المنصات الرقمية، قد يلجأ بعض الأفراد إلى نشر محتوى مثير للجدل أو صادم بهدف زيادة عدد المتابعين وتحقيق الانتشار السريع، الأمر الذي يسهم في تعزيز انتشار المحتوى الهابط داخل البيئة الرقمية.

أما من الناحية القانونية، فإن الدافع الاقتصادي لا ينفي المسؤولية الجزائية، بل قد يؤدي في بعض الحالات إلى تشديدها إذا ثبت أن نشر المحتوى المخالف قد تم بقصد تحقيق منفعة مالية. فاستغلال الوسائط الرقمية لنشر محتوى يتعارض مع القيم المجتمعية بقصد تحقيق أرباح مادية قد يُعد صورة من صور الاستغلال المتعمد للفضاء الرقمي، الأمر الذي يبرر تدخل المشرّع لتنظيم هذا النشاط وفرض الجزاءات المناسبة عند تجاوز الحدود القانونية.

ويتقاطع هذا الطرح مع ما قرره الفقه الإسلامي بشأن مشروعية الكسب، إذ يرى الفقهاء أن المال المكتسب من طريق محظور لا يعد كسبًا مشروعًا. كما تؤكد القواعد الفقهية العامة هذا المعنى، ومن أبرزها قاعدة الضرر يزال التي تقضي بوجوب إزالة الأفعال التي يترتب عليها ضرر بالمجتمع أو بالأفراد، وقاعدة درء المفاسد مقدم على جلب المصالح التي تقضي بتقديم دفع المفسدة الاجتماعية عند تعارضها مع المصلحة الفردية[31]. وقد أكد الشاطبي في كتابه الموافقات أن مقاصد الشريعة تقوم على تحقيق المصالح ودرء المفاسد، وأن حفظ الأخلاق والنظام الاجتماعي يعد من المقاصد الأساسية التي تقوم عليها استقامة المجتمع واستقراره[32].

---

[28] محمد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج1، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1964، ص 38.
[29] إبراهيم بن موسى الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، ج2، دار المعرفة، بيروت، 2001، ص 8.
[30] Tim Wu ،The Attention Merchants: The Epic Scramble to Get Inside Our Heads ،1st ed ، Knopf ،New York ، 2016p6 .
[31] محمد صدقي البورنو، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2002، ص 258.
[32] إبراهيم بن موسى الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، ج2، دار المعرفة، بيروت، 2001، ص 8.

الفرع الثالث: دور الجمهور والتفاعل الرقمي في انتشار الظاهرة:

لم يعد الجمهور في البيئة الرقمية مجرد متلقٍ سلبي للمحتوى، بل أصبح طرفًا فاعلًا في إنتاجه وانتشاره. فالتفاعل الرقمي الذي يتمثل في الإعجاب والتعليقات وإعادة النشر يسهم في تعزيز انتشار المحتوى بشكل كبير، ويخلق ما يشبه حلقة تغذية راجعة تشجع بعض صناع المحتوى على الاستمرار في نشر مواد مثيرة أو مخالفة للقيم المجتمعية بهدف الحفاظ على مستوى مرتفع من التفاعل[33].

ويترتب على ذلك أن مسؤولية انتشار المحتوى الهابط لا تقتصر على منتج المحتوى فحسب، بل قد تمتد – في بعض الحالات – إلى الأفراد الذين يسهمون في إعادة نشره أو الترويج له. إذ يمكن النظر إلى إعادة النشر أو التفاعل الداعم بوصفه شكلًا من أشكال المساهمة في استمرار الفعل الضار، خاصة إذا كان من شأنه توسيع نطاق انتشار المحتوى المخالف أو تشجيع الآخرين على إنتاجه.

ويتفق هذا الطرح مع ما قرره الفقه الإسلامي من مبادئ عامة تحظر الإعانة على الأفعال الضارة أو الترويج لها، وهو ما يستند إلى الحديث النبوي الشريف: ...ومَن دعا إلى ضلالةٍ كان عليه مِن الإثمِ مِثْلُ آثامِ مَن تبِعهُ لا ينقُصُ ذلك مِن آثامِهم شيئًا.[34]
ويستفاد من هذا المبدأ أن المساهمة في نشر الفعل الضار أو الترويج له قد يترتب عليها نوع من المسؤولية المعنوية أو الاجتماعية، حتى وإن لم يكن الشخص هو المنتج الأصلي للمحتوى.

ومن ثم يتضح أن التفاعل الرقمي قد يؤدي دورًا مهمًا في تكريس ظاهرة المحتوى الهابط وانتشارها، الأمر الذي يفرض على الأنظمة القانونية أخذ هذا البعد الاجتماعي في الاعتبار عند معالجة هذه الظاهرة، سواء من خلال تعزيز الوعي الرقمي لدى المستخدمين أو من خلال وضع آليات تنظيمية تحد من انتشار المحتوى الضار عبر المنصات الرقمية.

الفرع الرابع: إشكالية تحديد معيار قانوني للمحتوى الهابط:

تنبع إحدى أبرز الإشكالات المرتبطة بالمحتوى الهابط من صعوبة تحديد معيار قانوني دقيق يمكن الاعتماد عليه في توصيف هذا النوع من المحتوى. فالمفاهيم المرتبطة بالأخلاق والآداب العامة ليست مفاهيم ثابتة، بل تتغير بتغير الظروف الاجتماعية والثقافية، كما قد تختلف داخل المجتمع الواحد تبعًا لاختلاف الفئات العمرية أو الخلفيات الثقافية أو مستويات التعليم[35].

فعلى سبيل المثال، قد يُنظر إلى محتوى يتضمن ألفاظًا نابية أو إيحاءات معينة على أنه خادش للحياء ومخالف للقيم في مجتمع محافظ، بينما قد يُنظر إليه في بيئات اجتماعية أكثر انفتاحًا بوصفه محتوى ترفيهيًا أو كوميديًا. ويؤدي هذا التباين في التقييم إلى تعقيد عملية التكييف القانوني للفعل الرقمي، مما يستلزم قدرًا من المرونة في تطبيق النصوص القانونية بما يسمح بمراعاة السياق الاجتماعي والثقافي المحيط بالفعل[36].

ومن منظور فقهي، تتضح أهمية مراعاة الوضع الاجتماعي عند تقييم الأفعال من خلال قواعد فقهية عامة تهدف إلى حماية المجتمع من أسباب الفساد، ومن أبرزها قاعدة سدّ الذرائع التي تقضي بمنع الوسائل المؤدية إلى المفسدة، وقاعدة الضرر يزال التي تؤكد وجوب إزالة الأفعال التي يترتب عليها ضرر بالمجتمع أو بالأفراد. وقد أكد الشاطبي في كتابه الموافقات أن مقاصد الشريعة تقوم على تحقيق المصالح ودرء المفاسد، وأن الحكم على الأفعال ينبغي أن يراعي أثرها في المجتمع واستقرار النظام الاجتماعي[37].

الفرع الخامس: أثر الوضع الاجتماعي والسلطة التقديرية للقاضي في تقدير السلوك الإجرامي:

يلعب الوضع الاجتماعي الذي يُنتج فيه المحتوى الرقمي دورًا مهمًا في تقدير المسؤولية الجزائية المرتبطة بالأفعال المرتكبة عبر المنصات الرقمية. فالسلوك الذي قد يُنظر إليه في بيئة اجتماعية معينة بوصفه محتوى غير لائق أو مخالفًا للذوق العام، قد

[33] Castells, The Rise of the Network Society, p. 78.
[34] مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دون سنة نشر، ص 2059.
[35] Castells, The Rise of the Network Society, p. 85.
[36] Pariser, The Filter Bubble, p. 9.
[37] إبراهيم بن موسى الشاطبي، مرجع سابق، ص 8.

يرتقي في بيئات أخرى إلى مستوى الفعل المجرّم إذا كان من شأنه المساس بالقيم المجتمعية أو الإخلال بالآداب العامة. ويعكس ذلك الطبيعة النسبية لمفاهيم النظام العام والآداب العامة التي تتأثر بالوضع الثقافي والاجتماعي الذي يقع فيه الفعل[38].

كما قد يؤثر الوضع الاقتصادي المرتبط بنشر المحتوى الرقمي في تقدير خطورة الفعل، إذ يُنظر إلى المحتوى الذي يُنشر بقصد تحقيق أرباح مالية أو بناء شهرة رقمية على أنه أكثر خطورة من المحتوى الذي يُنشر لأغراض ترفيهية عابرة، وذلك لما قد ينطوي عليه من استغلال متعمد للوسائط الرقمية في نشر محتوى يتعارض مع القيم المجتمعية بهدف تحقيق مكاسب شخصية.

ويظهر أثر الوضع الاجتماعي في التكييف القانوني للأفعال المرتبطة بالمحتوى الرقمي في بعض التطبيقات القضائية، ومنها حكم المحكمة الاقتصادية بالقاهرة في القضية المعروفة إعلاميًا بقضية حنين حسام ومودة الأدهم، حيث أدانت المحكمة المتهمتين استنادًا إلى المادة (25) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات المصري رقم 175 لسنة 2018، معتبرة أن المحتوى المنشور عبر تطبيق "تيك توك" تضمن اعتداءً على القيم الأسرية في المجتمع المصري.

ومن هنا تبرز أهمية السلطة التقديرية للقاضي في الجرائم المرتبطة بالمحتوى الرقمي، إذ تتيح له هذه السلطة تقدير الظروف الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بالفعل، والموازنة بين حماية حرية التعبير من جهة وصيانة النظام العام والقيم المجتمعية من جهة أخرى. وتُعد هذه السلطة من الخصائص الأساسية للقضاء الجنائي، إذ تمكن القاضي من تطبيق النصوص القانونية بطريقة تحقق العدالة وتراعي طبيعة كل واقعة على حدة[39].

المطلب الثاني: فاعلية السياسة الجنائية في مواجهة استغلال المحتوى الهابط:

تسعى السياسة الجنائية إلى مواجهة الظواهر الإجرامية من خلال مجموعة من الأدوات القانونية والتنظيمية التي تهدف إلى تحقيق الردع وحماية المجتمع. غير أن الطبيعة الخاصة للبيئة الرقمية تفرض تحديات جديدة أمام فاعلية هذه الأدوات في مواجهة استغلال المحتوى الهابط، نظرًا لسرعة انتشار المحتوى وتداخل العوامل الاجتماعية والتقنية المؤثرة فيه. ومن ثم يقتضي الأمر بحث مدى فاعلية العقوبة الجنائية في تحقيق الردع، وبيان حدود المعالجة الجزائية للظاهرة، إضافة إلى دور التوعية المجتمعية ومسؤولية المنصات الرقمية في الحد من انتشارها.

الفرع الأول: مدى تحقيق العقوبة الجنائية للردع العام والخاص:

تُعد العقوبة الجنائية إحدى الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها السياسة الجنائية في مواجهة السلوكيات المخالفة للقانون، إذ تهدف إلى تحقيق الردع العام من خلال تحذير أفراد المجتمع من ارتكاب الأفعال المجرّمة، كما تسعى إلى تحقيق الردع الخاص بمنع الجاني من العودة إلى ارتكاب الفعل الإجرامي مرة أخرى. غير أن فاعلية هذه الآليات التقليدية للردع قد تواجه تحديات خاصة في البيئة الرقمية المعاصرة، نظرًا لطبيعة الفضاء الإلكتروني وما يتسم به من سرعة انتشار المحتوى واتساع نطاق تداوله عبر المنصات الرقمية.

فمع الانتشار الواسع لمنصات التواصل الاجتماعي، أصبح بعض الأفراد يسعون إلى تحقيق الشهرة الرقمية أو المكاسب الاقتصادية من خلال إنتاج محتوى مثير للجدل أو مخالف للقيم المجتمعية. وفي كثير من الحالات تمثل الحوافز المرتبطة بالشهرة أو العائد المالي دافعًا قويًا يدفع بعض صناع المحتوى إلى تجاوز الضوابط القانونية أو الأخلاقية بهدف زيادة التفاعل والمشاهدات، الأمر الذي قد يحد من فاعلية الردع العام إذا لم تقترن العقوبات الجنائية بإجراءات اجتماعية وتنظيمية مرافقة[40].

كما أن طبيعة التفاعل الرقمي تؤثر في فاعلية الردع، إذ لم يعد الجمهور في البيئة الرقمية مجرد متلقٍ للمحتوى، بل أصبح عنصرًا فاعلًا في نشره من خلال الإعجابات والتعليقات وإعادة النشر. ويؤدي هذا التفاعل في بعض الحالات إلى تضخيم انتشار المحتوى المخالف، حتى في ظل وجود نصوص قانونية تجرّم بعض صوره، وهو ما يبرز أثر العوامل الاجتماعية في تعزيز أو الحد من فاعلية الردع القانوني.

---

[38] أحمد فتحي سرور، مرجع سابق، ص 210.
[39] محمود نجيب حسني، مرجع سابق، ص 94.
[40] محمد عبد الله الدليمي، "المسؤولية القانونية عن المحتوى الرقمي في وسائل التواصل الاجتماعي"، مجلة جامعة تكريت للحقوق، كلية الحقوق، مج 3، ع 2، 2018، ص 45.

ويظهر في التطبيق العملي اتجاه بعض الجهات العدلية في الدول العربية إلى تفعيل النصوص العقابية لمواجهة إساءة استخدام الفضاء الرقمي. فعلى سبيل المثال، أكدت النيابة العامة في المملكة العربية السعودية خضوع نشر المحتوى المخالف للقيم الدينية أو النظام العام أو الآداب العامة عبر وسائل التقنية لنطاق التجريم الجزائي، حيث أعلنت عن مباشرة إجراءات التحقيق بحق عدد من الأشخاص الذين قاموا بنشر محتوى عبر وسائل التواصل الاجتماعي يتضمن سلوكيات مخلة بالحياء العام، موضحة أن هذه الأفعال تندرج ضمن الجرائم المعلوماتية المعاقب عليها بموجب المادة السادسة من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية[41].

ويعكس هذا التوجه دور السياسة الجنائية في تحقيق الردع العام من خلال تفعيل النصوص العقابية في مواجهة السلوكيات الرقمية المخالفة. غير أن فاعلية هذا الردع تظل مرتبطة بمدى تكامل العقوبات الجنائية مع سياسات وقائية واجتماعية أخرى، مثل تعزيز الوعي الرقمي وتطوير آليات الرقابة على المنصات الرقمية وتشجيع الاستخدام المسؤول للفضاء الإلكتروني.

الفرع الثاني: حدود المعالجة الجزائية للظاهرة في ظل العوامل الاجتماعية:

تواجه المعالجة الجزائية لظاهرة استغلال المحتوى الهابط في البيئة الرقمية مجموعة من التحديات التي تحد من فاعليتها، ويرجع ذلك إلى طبيعة الفضاء الرقمي وما يتسم به من سرعة تداول المعلومات وتغير مستمر في أنماط السلوك الاجتماعي المرتبطة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي. فالعقوبات الجنائية التقليدية صُممت أساسًا للتعامل مع أفعال تقع في نطاق مكاني وزماني محدد، في حين يتميز المحتوى الرقمي بقدر كبير من الانتشار السريع وإمكانية إعادة تداوله عبر عدد كبير من المستخدمين[42].

ومن أبرز التحديات التي تواجه السياسة الجنائية في هذا المجال سرعة انتشار المحتوى عبر المنصات الرقمية، إذ يمكن أن ينتشر المحتوى في وقت قصير جدًا من خلال التفاعل الجماهيري وإعادة النشر، وهو ما قد يجعل التدخل القانوني متأخرًا مقارنة بسرعة تداول المحتوى. كما أن حذف المحتوى أو معاقبة ناشره لا يؤدي بالضرورة إلى زوال أثره بالكامل، إذ قد يكون قد تم نسخه أو إعادة نشره من قبل عدد كبير من المستخدمين، الأمر الذي يحد من فاعلية العقوبة في الحد من انتشار الظاهرة.

كما أن القوانين الجزائية بطبيعتها تتسم بدرجة من الاستقرار، في حين تتسم البيئة الرقمية بسرعة التطور والتغير، سواء من حيث طبيعة المنصات الرقمية أو أساليب إنتاج المحتوى وتداوله. وقد يؤدي هذا التباين بين سرعة التطور التقني وبطء التعديل التشريعي إلى ظهور فجوة بين الواقع الرقمي والتنظيم القانوني له، مما يضعف قدرة النصوص الجزائية على مواكبة المستجدات المرتبطة بالمحتوى الرقمي.

إلى جانب ذلك، تسهم العوامل الاجتماعية والثقافية في الحد من فاعلية المعالجة الجزائية، إذ إن بعض أنماط المحتوى الهابط قد تحظى بقدر من القبول أو التفاعل لدى بعض الفئات الاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار تداولها رغم وجود نصوص قانونية تجرّمها. ويظهر ذلك في الدور الذي يلعبه الجمهور الرقمي في إعادة إنتاج المحتوى من خلال التفاعل معه أو إعادة نشره، مما يخلق بيئة رقمية تساعد على استمرار الظاهرة.

ومن ثم فإن المعالجة الجزائية تمثل أداة مهمة في مواجهة المحتوى الرقمي المخالف للقيم المجتمعية، غير أن فعاليتها تظل محدودة إذا لم تتكامل مع سياسات اجتماعية وتنظيمية تسهم في معالجة العوامل التي تساعد على انتشار هذه الظاهرة في البيئة الرقمية.

الفرع الثالث: دور التوعية المجتمعية ومسؤولية المنصات الرقمية في الوقاية من الظاهرة:

لا يمكن مواجهة ظاهرة استغلال المحتوى الهابط في البيئة الرقمية بالاعتماد على العقوبات الجنائية وحدها، بل يتطلب الأمر تبني سياسة جنائية شاملة تجمع بين التدابير العقابية والإجراءات الوقائية والاجتماعية. فالبيئة الرقمية بطبيعتها التفاعلية تسمح بانتشار المحتوى بسرعة كبيرة، الأمر الذي يجعل الوقاية من الظاهرة والحد من أسباب انتشارها عنصرًا أساسيًا في معالجتها.

وتعد التوعية المجتمعية من أهم الأدوات الوقائية في هذا المجال، إذ تسهم في تعزيز الوعي الرقمي لدى مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي وتوجيههم نحو الاستخدام المسؤول للمنصات الرقمية. فارتفاع مستوى الوعي لدى المستخدمين يقلل من

[41] نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، المملكة العربية السعودية، رقم (م/17)، 1428هـ.

[42] Livingstone, Children and the Internet, p. 58.

احتمالية التفاعل مع المحتوى الهابط أو إعادة نشره، مما يحد من انتشاره في الفضاء الرقمي. كما يمكن للمؤسسات التعليمية والإعلامية أن تؤدي دورًا مهمًا في نشر ثقافة الاستخدام الآمن والمسؤول للتقنيات الرقمية وتعزيز القيم الاجتماعية التي تحكم سلوك الأفراد في البيئة الإلكترونية[43].

إلى جانب ذلك، يبرز دور المنصات الرقمية بوصفها أحد الفاعلين الرئيسيين في الحد من انتشار المحتوى المخالف، نظرًا لامتلاكها الأدوات التقنية التي تمكنها من مراقبة المحتوى المنشور عبرها وإزالته عند مخالفته للضوابط القانونية أو المعايير المجتمعية. وقد اتجهت العديد من التشريعات الحديثة إلى تحميل هذه المنصات قدرًا من المسؤولية التنظيمية عن المحتوى المنشور عبرها، سواء من خلال إلزامها بوضع سياسات واضحة لإدارة المحتوى أو فرض التزامات قانونية عليها تتعلق بحذف المحتوى غير المشروع أو الحد من انتشاره[44].

ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية تطوير السياسة الجنائية بما يتلاءم مع التحولات الاجتماعية والتقنية المرتبطة بالفضاء الرقمي، بحيث تقوم على مزيج من التدابير العقابية والوقائية والتنظيمية. فالتكامل بين العقوبة الجنائية والتوعية المجتمعية ومسؤولية المنصات الرقمية يسهم في إيجاد مقاربة أكثر شمولية واستدامة لمواجهة ظاهرة المحتوى الهابط، ويعزز من قدرة الأنظمة القانونية على الحد من انتشارها مع الحفاظ على التوازن بين حماية المجتمع وضمان حرية التعبير.

الخاتمة

يتضح من هذه الدراسة أن التطور المتسارع في تقنيات الاتصال وانتشار منصات التواصل الاجتماعي قد أفرز بيئة رقمية مفتوحة أسهمت في توسيع نطاق حرية التعبير، لكنها في الوقت ذاته أدت إلى بروز ظواهر جديدة من سوء استخدام الفضاء الرقمي، ومن أبرزها انتشار ما يُعرف بالمحتوى الهابط في إطار ما يمكن وصفه بالفوضى الرقمية. وقد أظهرت الدراسة أن استغلال هذا النوع من المحتوى يرتبط بعدة عوامل اجتماعية واقتصادية، مثل السعي إلى الشهرة الرقمية وتحقيق العوائد المالية من خلال جذب التفاعل الجماهيري عبر المنصات الرقمية.

كما بينت الدراسة أن التشريعات غالبًا لا تتبنى تعريفًا صريحًا لمفهوم المحتوى الهابط، بل تعالجه ضمن مفاهيم قانونية أوسع مثل النظام العام أو الآداب العامة أو القيم الأسرية، وهو ما يجعل تحديد نطاق التجريم خاضعًا للسياق الاجتماعي وللسلطة التقديرية للقضاء. وفي هذا الإطار، يقوم الأساس القانوني لتجريم بعض صور هذا المحتوى على مزيج من النصوص الدستورية والتشريعات المتعلقة بالجرائم المعلوماتية، إضافة إلى المعايير الدولية التي تجيز فرض قيود قانونية على حرية التعبير عندما يكون ذلك ضروريًا لحماية حقوق الآخرين أو النظام العام.

وتخلص الدراسة إلى أن المعالجة الجزائية وحدها لا تكفي لمواجهة ظاهرة استغلال المحتوى الهابط في البيئة الرقمية، بل يتطلب الأمر مقاربة شمولية تجمع بين تطوير التشريعات، وتعزيز الوعي المجتمعي بالاستخدام المسؤول للمنصات الرقمية، وتفعيل دور هذه المنصات في إدارة المحتوى المنشور عبرها. كما تبرز الحاجة إلى مزيد من الدراسات المستقبلية التي تتناول تنظيم المحتوى الرقمي ومسؤولية المنصات الرقمية والتوازن بين حرية التعبير وحماية القيم المجتمعية في الفضاء الرقمي.

قائمة المراجع

أولًا: العربية:

الكتب:

- البورنو، محمد صدقي .الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2002.
- الدليمي، محمد عبد الله .جرائم تقنية المعلومات، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، 2018.
- سرور، أحمد فتحي .الوسيط في قانون العقوبات – القسم العام، ط6، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015.

[43] Boyd, It's Complicated, p. 97.
[44] Tarleton Gillespie, Custodians of the Internet: Platforms, Content Moderation, and the Hidden Decisions That Shape Social Media, Yale University Press, New Haven, 2018, p. 41.

- الشاطبي، إبراهيم بن موسى .الموافقات في أصول الشريعة، دار المعرفة، بيروت، 2001.
- عبد الله، سليمان .شرح قانون العقوبات – القسم العام، ط2، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008.
- القرطبي، محمد بن أحمد .الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1964.
- مسلم بن الحجاج .صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دون سنة نشر.
- النبهان، محمد فاروق .النظام الدستوري في الدول العربية، ط1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006.

المقالات:

- الدليمي، محمد عبد الله. "المسؤولية القانونية عن المحتوى الرقمي في وسائل التواصل الاجتماعي"، مجلة جامعة تكريت للحقوق، كلية الحقوق، مج 3، ع 2، 2018.

القوانين والأحكام:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، 1948.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الأمم المتحدة، 1966.
- اتفاقية حقوق الطفل، الأمم المتحدة، 1989.
- النظام الأساسي للحكم، المملكة العربية السعودية، أمر ملكي رقم (أ/90)، 1412هـ.
- دستور دولة الكويت، 1962.
- دستور جمهورية مصر العربية، 2014.
- نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، المملكة العربية السعودية، المرسوم الملكي رقم (م/17)، 1428هـ.
- قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، الكويت، رقم (63) لسنة 2015.
- قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، مصر، رقم (175) لسنة 2018.

ثانيًا: الأجنبية:

Books:

- Boyd, Danah. It's Complicated: The Social Lives of Networked Teens, Yale University Press, New Haven, 2014.
- Castells, Manuel. The Rise of the Network Society, 2nd ed., Wiley-Blackwell, Oxford, 2010.
- Davenport, Thomas H. & Beck, John C. The Attention Economy: Understanding the New Currency of Business, Harvard Business School Press, Boston, 2001.
- Floridi, Luciano. The Onlife Manifesto: Being Human in a Hyperconnected Era, Springer, Cham, 2015.
- Gillespie, Tarleton. Custodians of the Internet: Platforms, Content Moderation, and the Hidden Decisions That Shape Social Media, Yale University Press, New Haven, 2018.
- Livingstone, Sonia. Children and the Internet: Great Expectations, Challenging Realities, Polity Press, Cambridge, 2016.

- Livingstone, Sonia. The Class: Living and Learning in the Digital Age, New York University Press, New York, 2016.
- Nowak, Manfred. UN Covenant on Civil and Political Rights: CCPR Commentary, 2nd ed., N.P. Engel Publisher, Kehl, 2005.
- Pariser, Eli. The Filter Bubble: What the Internet Is Hiding from You, Penguin Press, New York, 2011.
- Wall, David S. Cybercrime: The Transformation of Crime in the Information Age, Polity Press, Cambridge, 2007.
- Wu, Tim. The Attention Merchants: The Epic Scramble to Get Inside Our Heads, Knopf, New York, 2016.
- Zuboff, Shoshana. The Age of Surveillance Capitalism, Public Affairs, New York, 2019.

Articles:

- Aïmeur, Esma; Amri, Sabrine; Brassard, Gilles. "Fake News, Disinformation and Misinformation in Social Media: A Review", Social Network Analysis and Mining, Springer 2023.
- Chesney, Robert & Citron, Danielle. "Deepfakes and the New Disinformation War", Foreign Affairs2019.
- Livingstone, Sonia & Helsper, Ellen. "Parental Mediation of Children's Internet Use", Journal of Broadcasting & Electronic Media2008 .

Romanized References:

Books:

- al-Būrnū, Muḥammad Ṣidqī. al-Wajīz fī Īḍāḥ Qawāʿid al-Fiqh al-Kullīyah, 5th ed., Muʾassasat al-Risālah, Beirut, 2002.
- al-Dulīmī, Muḥammad ʿAbd Allāh. Jarāʾim Taqniyat al-Maʿlūmāt, 1st ed., Dār al-Thaqāfah li-al-Nashr wa-al-Tawzīʿ, ʿAmmān, 2018.
- Surūr, Aḥmad Fatḥī. al-Wasīṭ fī Qānūn al-ʿUqūbāt – al-Qism al-ʿĀmm, 6th ed., Dār al-Nahḍah al-ʿArabīyah, Cairo, 2015.
- al-Shāṭibī, Ibrāhīm b. Mūsā. al-Muwāfaqāt fī Uṣūl al-Sharīʿah, Dār al-Maʿrifah, Beirut, 2001.
- ʿAbd Allāh, Sulaymān. Sharḥ Qānūn al-ʿUqūbāt – al-Qism al-ʿĀmm, 2nd ed., Dār al-Jāmiʿah al-Jadīdah, Alexandria, 2008.
- al-Qurṭubī, Muḥammad b. Aḥmad. al-Jāmiʿ li-Aḥkām al-Qurʾān, Dār al-Kutub al-Miṣrīyah, Cairo, 1964.
- Muslim b. al-Ḥajjāj. Ṣaḥīḥ Muslim, Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, Beirut, n.d.

- al-Nabhān, Muḥammad Fārūq. al-Niẓām al-Dustūrī fī al-Duwal al-ʿArabīyah, 1st ed., Dār al-Jāmiʿah al-Jadīdah, Alexandria, 2006.

Articles:

- al-Dulīmī, Muḥammad ʿAbd Allāh.

"al-Masʾūlīyah al-Qānūnīyah ʿan al-Muḥtawā al-Raqmī fī Wasāʾil al-Tawāṣul al-Ijtimāʿī," Majallat Jāmiʿat Takrīt li-al-Ḥuqūq, Kulliyat al-Ḥuqūq, vol. 3, issue 2, 2018.

Laws and Legal Instruments:

- Universal Declaration of Human Rights, United Nations, 1948.
- International Covenant on Civil and Political Rights, United Nations, 1966.
- Convention on the Rights of the Child, United Nations, 1989.
- Basic Law of Governance, Kingdom of Saudi Arabia, Royal Order No. A/90, 1412H.
- Constitution of the State of Kuwait, 1962.
- Constitution of the Arab Republic of Egypt, 2014.
- Anti-Cybercrime Law, Kingdom of Saudi Arabia, Royal Decree No. M/17, 1428H.
- Law No. 63 of 2015 on Combating Information Technology Crimes, Kuwait.
- Law No. 175 of 2018 on Combating Information Technology Crimes, Egypt.